الأمـم المتحـدة

S/PV.6224



مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٢٤

الأربعاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ماير هارتنغ	(النمسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

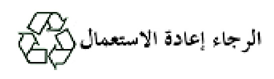
جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء التراع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة (S/2009/444)

09-61987 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة (S/2009/444)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، جمهوريا كوريا، السلفادور، السويد، سويسرا، فنلندا، كندا، الهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هيرالدو مونيوس، الممثل الدائم لشيلي ورئيس لجنة بناء السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد مونيوس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/444، التي تتضمن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد مونيوس. أعطي الكلمة الآن للسيد مونيوس.

السيد مونيوس (تكلم بالإنكليزية): باسم أعضاء لجنة بناء السلام، يسرني أن أعرض تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة (S/2009/444).

توفر المناقشات السنوية بشأن بناء السلام في مجلس الأمن والجمعية العامة منبرا لاستعراض الأجهزة الأم للجنة بناء السلام لعمل اللجنة وتوجيهه، والأهم، إنها تتيح أيضا مشاركة أوسع لسائر أعضاء الأمم المتحدة في التصدي للتحديات الصعبة التي تواجه بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وهذا العام، رفع الأمين العام تقريرا إضافيا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة S/2009/304. وأبرز التقرير، الذي تضمن مدخلات مهمة من لجنة بناء السلام، زيادة تركيز الأمم المتحدة على ضمان استجابة عالمية متسقة ومتكاملة للتحديات في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وكما ذكر الأمين العام في ذلك التقرير، ففي حين أن الأمم المتحدة ليست الجهة الفاعلة الوحيدة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، تتزايد التوقعات باضطلاع المنظمة بدور ريادي في الميدان، من خلال تيسير التواصل بين الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية، وفيما بين الأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي.

إن لجنة بناء السلام هي الجهاز الحكومي الدولي المركزي في الأمم المتحدة المناط به كفالة أن تقود المنظمة الطريق حقا باتجاه تخفيف معاناة الشعوب في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وإلى جانب صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، تواصل لجنة بناء السلام تعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية، وتعزيز رؤية استراتيجية لاستدامة وتوطيد السلام، وتفادي الانتكاس إلى العنف، وتعزيز سيادة القانون واحترام وتعزيز حقوق الإنسان. وما فتئت اللجنة، بعضويتها الفريدة وٰنهجها المرن لإشراك الأطراف الفاعلة والشركاء القائمين والمحتملين، تمثل أداة مجدية لتحسين استجابة الأمم المتحدة لاحتياجات وأولويات البلدان في مرحلة ما بعد الصراع.

يمثل تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة جهدا جماعيا لأعضاء لجنتها التنظيمية لإبراز أهم الحقائق والتحليلات المتعلقة بالأنشطة التي تضطلع بها تشكيلاتها القطرية المختلفة. كما يقدم ملاحظات بشأن الطريق المحتمل إلى الأمام. ويعكس التقرير التقدم المستمر الذي حققته اللجنة في إشراك البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وعلاوة على ذلك، تناولت اللجنة عددا من الأسئلة المهمة المتعلقة بالسياسات والدروس المستفادة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لولايتها العامة كآلية مؤسسية مكرسة لتناول الاحتياجات الخاصة بالبلدان في مرحلة ما بعد الصراع.

وكما ورد في استنتاجات التقرير عن الدورة الثالثة، وطدت اللجنة دورها الاستشاري الرئيسي، وأظهرت دعما متزايدا للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. ولذلك، واصلت اللجنة توسيع وتعميق شراكاتها مع الجهات الفاعلة الرئيسية. وهذه خطوة مهمة إلى الأمام بينما تسعى اللجنة إلى ضمان الأهمية التنفيذية لمشورتها وتعزيز اتساق استراتيجيات بناء السلام.

أولا، واصلت اللجنة تعميق صلتها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والحق، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما هاما في تعميق العلاقة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال مشاركة رئيس لجنة بناء السلام في الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩ وتبادل الآراء مع أعضاء المجلس بشأن العلاقة المهمة بين الأمن والتعافي من الصراع والتنمية. إضافة إلى ذلك، نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاشتراك مع لجنة بناء السلام حدثا خاصا، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، عن الغذاء والأزمة الاقتصادية في بلدان مرحلة ما بعد الصراع. وكان الحدث شهادة على الانشغال المتواصل للجنة بناء السلام بتحدي كفالة توفير الاحتياجات الأساسية والاقتصادية للشعوب الخارجة من الصراع.

واجتمع رئيس اللجنة أيضا مع رئيس مجلس الأمن في ١ تموز/يوليه وشارك في مناقشة مجلس الأمن لتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة (انظر S/PV.6165). وفضلا عن ذلك، واصل رؤساء أربع تشكيلات قطرية إبلاغ مجلس الأمن بصفة دورية بالتطورات في عملية بناء السلام في البلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وهي بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا - بيساو.

وواصلت لجنة بناء السلام أيضا توسيع الشراكات مع العديد من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفيما يتصل بالشراكات الضرورية من أجل بناء السلام، أود أن أبرز الزيارة التي اختتمت مؤخرا إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، والتي رافقني فيها زملائي،

نائب الرئيس، ورؤساء التشكيلات القطرية ورئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، بدعم من مكتب دعم بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة للاتصال في الاتحاد الأفريقي.

وقمت بزيارات تواصل مماثلة إلى منظمة الدول الأمريكية ومقري المؤسستين الماليتين الدوليتين في واشنطن العاصمة ومقر المفوضية الأوروبية في بروكسل. لقد أسهمت هذه الزيارات في تعميق وتعزيز الحوار مع أولئك الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين نظرا لأهمية مساهماتهم ودعمهم لبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وفي ما يتعلق بأنشطة التشكيلات القطرية المختلفة التابعة للجنة بناء السلام، من المهم التأكيد على أن اللجنة التنظيمية، التي تمثل الفريق الأساسي لأعضاء اللجنة، واصلت تناول النهج المحتملة لتعزيز قدرتها على تنفيذ ولاياتها الأساسية والتكيف مع الواقع العالمي السائد والنهج الناشئة بشأن الأولويات المهمة لبناء السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت اللجنة عددا من الاجتماعات والمناقشات التي عددتها في التقرير.

وأود التأكيد على المناقشات المهمة التي أجرتها اللجنة بشأن تعزيز قدرة لجنة بناء السلام على الوفاء بولايتها لحشد الموارد؛ والتوظيف وتوليد الدخل؛ وتنمية القطاع الخاص في بلدان مرحلة ما بعد النزاع؛ وآثار الأزمة المالية على البلدان الخارجة من النزاع؛ واستراتيجية الأمم المتحدة لتنسيق سيادة القانون في البلدان الخارجة من النزاع؛ ومؤخرا، آفاق استعراض عام ٢٠١٠ المأذون به لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتحسين الانخراط مع البلدان التي تطلب مشورة اللجنة.

وفضلا عن ذلك، قام رئيس اللجنة بعدد من الأنشطة بغرض زيادة الوعي العالمي بالتحديات التي تواجه البلدان الخارجة من الصراع. وتحقيقا لهذه الغاية، كانت المشاركة في العديد من الندوات وورش العمل والمقابلات الصحفية مع وسائل الإعلام العام وفي أحداث خاصة بمثابة منبر مهم للدعوة باسم البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة وتحديات بناء السلام بشكل عام. ومؤخرا، أدى هذا النشاط، في جملة أمور، إلى إسهام فريد في صندوق بناء السلام من عوائد نسخة رقمية تذكارية لرائعة جون لينون ويوكو أونو ”Give Peace a Chance“ (أعطوا السلام فرصة). وأحث جميع الممثلين على أن يطلبوا من أبنائهم وبناتهم تحميل تلك الأغنية من موقع iTunes وأن يفعلوا هم ذلك أيضا، لأن العوائد ستذهب مباشرة إلى صندوق بناء السلام.

ونحن نعتبر ربط أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام بعالم المشاهير أمرا هاما في تعزيز الوعي والتشجيع على الإسهام في القضايا النبيلة للأمم المتحدة على مستوى الجمهور العام. ولتحقيق ذلك الهدف، تعمل لجنة بناء السلام أيضا على تعيين سفير لبناء السلام من بين عدد من مشاهير عالمي الرياضة والفن. وعلاوة على ذلك، استمرت التشكيلات القطرية المخصصة في الاضطلاع بدور ريادي فيما يتعلق بتصميم ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الأطر الاستراتيجية لبناء السلام في البلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وفي بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وسيراليون، قام رؤساء التشكيلات القطرية الأربع بزيارات دورية للبلدان الأربعة وتفاعلوا مع مسؤولين وطنيين رفيعي المستوى، والمجتمع المدني، والشركاء، وكبار مسؤولي الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وفي البلدان الأربعة، ما فتئ أعضاء لجنة بناء السلام يشجعون بصورة جماعية إشراك الجميع دون استثناء في عمليات بناء السلام وملكيتها الوطنية. وبينما تواجه اللجنة عددا من التحديات الخاصة ببلدان بعينها في مجالات الموارد والقدرة والالتزام السياسي

والاتساق، فإنها توفر منبرا سياسيا مجديا لتناول هذه التحديات والسعي إلى إقامة الشراكات المطلوبة للدفع باتساق الأنشطة وتحقيق مكاسب ملموسة في الميدان.

وأخيرا، ظل الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة يشكل للجنة بناء السلام منبرا غير رسمي للاستفادة من خبرة الأخصائيين من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ومن البلدان التي لديها تجارب معينة في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع. كما سعى الفريق العامل إلى إقامة صلات مفيدة مع عمل تشكيلات اللجنة، ومنظومة الأمم المتحدة، ودوائر بناء السلام على نطاق أوسع. ولهذا الغرض، تناولت المناقشات أولويات هامة، مثل دور المساعدة القانونية، واستدامة إعادة الإدماج، والنهج الإقليمية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودور الحوار الوطني في بناء السلام.

وتلقت لجنة بناء السلام، من خلال مختلف تشكيلاتها، دعما كبيرا من مكتب دعم بناء السلام. ولا يزال المكتب يربط لجنة بناء السلام على نحو أساسي بالكيانات التنفيذية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. واستمر مكتب دعم بناء السلام في تقديم إحاطات إعلامية فصلية منتظمة إلى اللجنة بشأن أنشطة صندوق بناء السلام وعملياته. وأسهمت هذه الإحاطات الإعلامية في تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين اللجنة وصندوق بناء السلام، وأتاحت للجنة فرصا منتظمة لتوفير التوجيهات السياسية العامة بشأن استخدام الصندوق لدعم الأهداف الاستراتيجية لبناء السلام في البلدان قيد نظر لجنة بناء السلام. ويشكل التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مجالا يتعين زيادة تعزيزه على نحو أكبر.

وإذ يتسع نطاق جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام وصلاته بالأطراف الفاعلة الأخرى في مجال بناء السلام، فإن نطاق مكتب دعم بناء السلام والمجالات التي يمكن أن يقدم الدعم فيها تتسع أيضا. ولذلك، يتعين مواصلة تعزيز الموارد البشرية والموضوعية للمكتب. وقد مكّن تعيين الأمين العام مؤخرا لجودي تشينغ – هوبكتر أمينا عاما مساعدا ورئيسة مكتب دعم بناء السلام من الاستفادة من قيادة مقتدرة وخبرة ميدانية كبيرة بغية إدارة الدعم المقدم للجنة بناء السلام، من جهة، وعمليات صندوق بناء السلام من جهة أخرى.

وبعد مضي ثلاثة أعوام على تفعيل القرار التاريخي لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، يزداد جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام اتساعا من حيث نطاقه وعمقه. وبناء السلام مجال يمكن أن يسهم في زيادة تحديد صورة المنظمة في السنوات القادمة. ومما لا شك فيه أن قوة مفهوم بناء السلام تكمن في ميزته الفريدة باعتباره يشكل الصلة المترابطة بين الأمن وسيادة القانون والأنشطة الإنمائية بغية دعم وضع الأساس للسلام والتنمية المستدامين. وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى مشاركة العديد من الأطراف الفاعلة في مجموعة واسعة من الأنشطة الإنسانية والأمنية والإنمائية، فإن كفالة استجابة متسقة ومتكاملة تشكل تحديا جسيما. وبالمثل، كانت لمبدأي الملكية الوطنية والشمول للجميع أهمية محورية في عمل اللجنة خلال هذه السنوات.

وعلى الرغم من أنه يمكننا أن نؤكد إحراز تقدم أولي في ربط الدور الاستشاري للجنة بناء السلام بكيانات تنفيذية تابعة للأمم المتحدة ومن خارجها، فإنني أعتقد أن لجنة بناء السلام لا يُستفاد منها استفادة كاملة. وتجمع اللجنة على نحو فريد بين الأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة، وتشكيلة فريدة من الأعضاء وقدر فريد من المرونة لإشراك الأطراف الفاعلة من خارج الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية.

وبالتالي، فإن القيمة المضافة للجنة بناء السلام على الصعيد القطري هي النزول بثقلها للدفع بالمساءلة المتبادلة بين الأطراف الفاعلة الوطنية في البلد المعني وشركائه الدوليين والإقليميين. وعلى نحو خاص، يمكن للجنة بناء السلام أن تعزز الانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى الانتعاش المبكر، والتآزر بين ولايتي حفظ السلام وبناء السلام، والقدرة الإنمائية الوطنية في الأولويات الحاسمة الأهمية لبناء السلام.

ومثلما أشار الأمين العام في تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة (S/2009/304)، فإن لجنة بناء السلام تضطلع بدور حاسم الأهمية في دعم وتنفيذ جدول الأعمال المحدد في ذلك التقرير. ومما لا شك فيه أنه بمقدور اللجنة أن تساعد على تحقيق عدد من الإجراءات الهامة التي أوصى بها الأمين العام في ذلك التقرير. وعلاوة على ذلك، سيتيح استعراض القرارات التأسيسية للجنة المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٠ فرصة مؤاتية لمواصلة البناء على ما اكتسبته من تجربة، وتحديد دورها المحتمل دعما لجدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام الآخذ في الاتساع، وتعزيز دعمها للبلدان الخارجة من الصراع.

وأخيرا، فإن مجلس الأمن والجمعية العامة بمبادرهما إلى استعراض عام ٢٠١٠، فإنهما يرسمان خريطة هامة لمستقبل دور الأمم المتحدة ذي الصلة في معالجة حالات ما بعد الصراع. وستشكل هذه المهمة تحديا لقدرتنا الجماعية على الوفاء بالوعود والمُثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والاستجابة أساسا لاحتياجات أشد الفئات ضعفا في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير مونيوس على إحاطته الإعلامية.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بعقد هذه المناقشة وأعرب عن بالغ امتناني للسفير مونيوس على إحاطته الإعلامية.

يقع تحسين بناء السلام في صلب عمل هذا المجلس. والمناقشة المواضيعية التي عقدتها أوغندا، بصفتها رئيس المجلس، في تموز/يوليه (انظر S/PV.6165)، سلطت الضوء على ضرورة تسريع تنفيذ التدابير لتحسين الطريقة التي نتناول بها بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة. وشددت المناقشة التي عقدناها عندما تولينا رئاسة المجلس في آب/أغسطس (انظر S/PV.6178) على ضرورة إقامة روابط أقوى بين حفظ السلام وبناء السلام. كما أبرزت المناقشتان الدور الحاسم الأهمية للجنة بناء السلام.

ويتيح لنا العام القادم فرصة لتناول تلك المجموعة الواسعة من الثغرات الكبيرة التي تعوق جهودنا لبناء السلام حاليا. غير أنني أود، أولا، أن أشيد بعمل لجنة بناء السلام خلال العام الماضي. وأود أن أشكر السفير مونيوس على جهوده المتفانية بصفته رئيس اللجنة التنظيمية، كما أشكر الممثلين الدائمين لبلجيكا والبرازيل وكندا وسويسرا، بصفتهم رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، والسلفادور، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، على إسهاماهم القيمة للغاية. وأود أن أشكر أيضا مكتب دعم بناء السلام على ما قدمه من دعم.

ويصف التقرير السنوي (S/2009/444) العديد من إنجازات لجنة بناء السلام، فضلا عما تواجهه من تحديات. وإذا كنا نريد ترسيخ سلام حقيقي ومستدام في البلدان الخارجة من الصراع، يجب علينا أن نقيم الصلات بين الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. وتضطلع بعثات حفظ السلام، حيثما يتم نشرها، بدور هام في بناء السلام في مرحلة مبكرة من خلال دعم السلامة والأمن الأساسيين والعمليات السياسية. كما تقدم دعما لا غنى عنه للآخرين الذين يوفرون وسائل الانتعاش الاقتصادي والخدمات الأساسية، ويساعدون على استعادة الوظائف الأساسية للحكومة. ولا بد من هذا

الـدعم كيمـا يتـسنى للأحـزاب الـسياسية والمقـاتلين الـسابقين والسكان عموما أن يستثمروا في السلام.

غـير أننـا غالبـا مـا لا نـشهد تقـدما كافيـا في هـذه المجـالات الرئيـسية في البلـدان المدرجـة في جـدول أعمـال المجلس. وعلى سبيل المثال، فإن عدم تنفيذ تقاسم السلطة والعناصر الاقتصادية لاتفاق سلام، والعجز عن معالجة بطالة الشباب أو القيام بإصلاح فعلي لقطاع الأمن، يشكلان تهديدات خطيرة للسلام. ويؤدي هذا الأمر، بدوره، إلى ازدياد التعويل على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية. ويتضمن تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام وورقة الأفق الجديد غير الرسمية، الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، عددا من التوصيات للمساعدة على سد هذه الثغرات. وينبغي الآن أن نحرز تقدما سريعا في تنفيذها.

وتضطلع لجنة بناء السلام بدور أساسي في هذا الجهد. ويمكنها أن تشكل منبرا للجمع بين العناصر السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية للاستجابة الدولية بغية كفالة تعبئتها وراء استراتيجية واحدة دعما للجهود الوطنية. وهناك أمثلة كثيرة جدا على الإجراءات المتباينة والمجزأة التي اتخذها المجتمع الدولي في إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون وفي المجالات الأخرى. وينبغي للجنة بناء السلام المساعدة على صياغة التزامات متبادلة بين الحكومة المعنية وشركائها لتنفيذ الأولويات المتفق عليها وينبغي لها أن ترصد التنفيذ بصورة دورية.

ولجنة بناء السلام تتحمل مسؤولية خاصة عن مد جسور التواصل مع مجتمع الجهات المعنية بالتنمية وضمان انتباهه المبكر والمتواصل في هذه البيئات المعقدة والعالية المخاطر. ويشمل ذلك كفالة تحسين الاتصالات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية تحسينا كبيرا.

ويتعين علينا أن نبحث الوقت الأمثل لإحالة بلد ما إلى لجنة بناء السلام. وينبغي لنا دراسة حالات الإحالة السابقة في الوقت الذي يكون فيه حفظة السلام ما زالوا منتشرين وينبغي للجنة استكشاف نُهج أكثر مرونة لتدخلها. وينبغي لها ألا تغوص في وضع استراتيجيات مفصلة، ولكن عليها استخدام الخطط الموجودة والمسارعة بتحديد خطوات عملية للتعامل مع أولويات بناء السلام. ويتعين علينا تحويل تركيزها من نيويورك إلى الإجراءات المتخذة على المستوى القطري وضمان أن يكون لها دور وصوت مميزان بقدر أكبر.

وسيكون أحد مقاييس الثقة في اللجنة عدد البلدان المحالة إليها وموجزها القطري وتعقدها. ونحن بحاجة إلى فهم الحوافز والعوامل المثبطة بخصوص إدراج بلد ما في جدول أعمال اللجنة ويتعين على المجلس أن يعمل بشكل استباقي بقدر أكبر في تقييم أي البلدان التي قد تستفيد من مساعدة اللجنة في حالة رغبتها في الحصول على هذه المساعدة. ويتعين علينا أيضا تحسين الطريقة التي تثري بها المشورة التي تسديها اللجنة قرارات هذا المجلس.

واستعراض لجنة بناء السلام في العام المقبل يتيح فرصة حاسمة لتقييم الإنجازات التي تحققت حتى الآن ولزيادة القيمة المضافة للجنة. ولتحقيق تقدم حقيقي، من المهم أن يضطلع المجلس بمسؤولياته الأبوية بجدية وأن يستفيد، هو والجمعية العامة، استفادة كاملة من الاستعراض لزيادة فعالية اللجنة في بلوغ هدفها النهائي، ألا وهو الحيلولة دون سقوط البلدان في أتون الصراع من جديد.

وسيكون ذلك هو الاختبار لقيمة اللجنة. وسيكون ذلك هو الاختبار لتطوير هذا المجلس للجنة واستخدامه لها بالاشتراك مع الجمعية العامة. وسيكون ذلك هو المقياس

لجهودنا في نظر الملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين ستستمر النتائج المروعة للصراع، في حالة عدم حدوث ذلك، في تدمير حياتهم.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السفير مونيوس على تفانيه في خدمة لجنة بناء السلام أثناء فترة رئاسته للجنة وأن أعرب عن المزيد من التقدير لرؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في اللجنة لما يبذلونه من جهود راسخة.

ترحب الولايات المتحدة بالتقرير السنوي الثالث للجنة بناء السلام (S/2009/444). ويسعدنا أن تتاح لنا هذه الفرصة للتفكير في الإنجازات الماضية والتحديات المستقبلية مع قرب حلول الذكرى السنوية الخامسة لإنشاء اللجنة.

لقد كانت الولايات المتحدة من بين أوائل من ساندوا لجنة بناء السلام. ففي عام ٢٠٠٥، درسنا سجل الاستجابة الدولية للصراع المسلح على مدار ١٥ عاما واكتشفنا وجود فجوات كبيرة. ورأينا عمليات السلام في خطر، ليس بسبب الهشاشة المتأصلة في الحالات الانتقالية عقب انتهاء الصراع فحسب، ولكن أيضا لأن الكثير من أدواتنا الدبلوماسية والأمنية والإنسانية والإنمائية لم تكن ملائمة تماما للمهمة قيد الإنجاز، بل أن أهدافها كانت متعارضة في بعض الأحيان. وشهدنا معدلا للانتكاس إلى الصراع كان مرتفعا بدرجة غير مقبولة. ورأينا تعرض التنمية للخطر بصورة شاملة. ورأينا أن ثلث الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ينتمون إلى دول متأثرة بصراعات وأدركنا أنه لا بد أن يكون هناك خطأ ما في تصرفاتنا. واعتبرنا ذلك أمرا غير مقبول. ومع ذلك، فإننا كنا مقتنعين أيضا بأن المسألة كانت وما زالت قابلة للعلاج. واعتقدنا أن لجنة بناء السلام يمكن أن تكون أداة جديدة حاسمة لمساعدتنا على تغيير المسار بشكل جماعي.

لا تزال لجنة بناء السلام مؤسسة فتية تحاول أن تلبي هذه التوقعات. والولايات المتحدة تقدر بشدة السجل المتنامي للجنة، بما في ذلك جهودها لاتباع أساليب أكثر مرونة في عملها ونجاحها في تعبئة الموارد من المانحين التقليديين وغير التقليديين والتزامها بالاستراتيجيات الوطنية لبناء السلام وعملها من أجل تيسير التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة لإحداث تأثير ملموس بقدر أكبر.

يوثق التقرير السنوي الثالث بعض هذه الإنجازات الجديرة بالذكر. ففي بوروندي، ضمت لجنة بناء السلام صوقما إلى أصوات المؤسسات الإقليمية وغيرها للمساعدة على تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف العملية السياسية. وفي سيراليون، ساعدت اللجنة على توسيع نطاق قاعدة المانحين. وفي غينيا - بيساو، ساندت اللجنة تنظيم الانتخابات التشريعية وساعدت على كفالة التمويل الذي كانت هناك حاجة ماسة إليه. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت اللجنة الحوار الوطني وساعدت على تعزيز آفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وترحب حكومة بلدي أيضا بتنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام، الأمر الذي سيتيح للصندوق إمكانية أن يكون أكثر استجابة بقدر أكبر للاحتياجات العاجلة.

بينما نقترب من الذكرى السنوية الخامسة لإنشاء لجنة بناء السلام، فإن أمامنا الفرصة لإجراء التقييم والنظر في مستقبل اللجنة. ونعتقد أن اللجنة يمكن أن تصبح أداة مهمة لحشد أفضل جهودنا الجماعية ومساعدتنا في التركيز على الاحتياجات الأكثر إلحاحا لمنع اشتعال الصراع من جديد: مساعدة الحكومات في استئناف الخدمات ذات الأهمية البالغة وإيجاد الوظائف وإنعاش الاقتصادات واستعادة سيادة القانون

وإصلاح القطاع الأمني والتصدي للجريمة ولأسباب عدم الاستقرار عبر الحدود وإنهاء العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وهذه القضايا، سواء كانت داخل اللجنة أم لا، هي من بين القضايا التي تحتل أعلى المراتب في جدول أعمال الولايات المتحدة وفي جدول أعمالنا المشترك هنا في الأمم المتحدة. وثمة حاجة ملحة إلى أن نعزز وسائل عملنا معا للتعامل مع هذه القضايا.

إننا ملتزمون بإجراء استعراض جاد وطموح. ونعتقد أنه يتعين علينا التعامل مع العملية بعقول مفتوحة وبالتزام عملي بالحوار الصريح بشأن القيمة المضافة للجنة بناء السلام وكيفية تعزيز دورها وتأثيرها. ويشمل ذلك النظر بصراحة في أدائنا هنا في مجلس الأمن، حيث يتعين علينا، كما أشرنا في تموز/يوليه، أن نقوم بالمزيد لمراعاة عناصر بناء السلام في وقت مبكر في عمليات السلام.

لقد خرجنا من الأعوام العشرين المنقضية بدروس وخبرات هائلة في مجال بناء السلام، وهي خبرة يتعين الاستفادة منها في الاستعراض. وينبغي أن يشمل الاستعراض أصحاب المصلحة الرئيسيين، وبخاصة المنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والمانحين والقطاع الخاص والأكاديميين والمجتمع المدني. وبالتأكيد، يجب أن يستفيد الاستعراض أيضا من النظرات الثاقبة لأعضاء لجنة بناء السلام، وبخاصة التشكيلات القطرية المخصصة، ونتطلع إلى القيادة الشخصية للأمين العام لحشد الأفكار والخبرات من منظومة الأمم المتحدة بالكامل. والأمر الأهم أن الاستعراض ينبغي أن يسترشد بآراء وتجارب بلدان مرحلة بعد انتهاء الصراع، سواء كانت مدرجة في جدول أعمال اللجنة أو غير مدرجة. والاختبار النهائي لنجاح لجنة بناء السلام هو ما إذا كان لديها شيء حقيقي ودائم تمنحه لهذه البلدان.

اسمحوا لي أن أدلي بملاحظتين في ختام بياني. أولا، تود حكومة بلدي أن تشدد على أهمية المتابعة في الوقت المناسب لتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (S/2009/304). ونتطلع إلى إحراز تقدم في إيضاح الأدوار والمسؤوليات الرئيسية في مجال بناء السلام، الأمر الذي سيمكّن منظومة الأمم المتحدة من بناء مراكز للتدريب العالي في المجالات الحيوية. ونرحب أيضا بالتقدم المطرد في جهد سد ما يسمى بفجوة القدرات المدنية مع إيلاء اهتمام خاص لحشد المواهب والخبرات من البلدان النامية. ويمكن أن يساعد التفكير بصورة أعمق في الصلات بين بعثات بناء السلام المتكاملة والعناصر المدنية في عمليات حفظ السلام والأنشطة ذات الصلة لهيئات الأمم المتحدة في كفالة شغل الوظائف المدنية الأساسية بأكثر الطرق فعالية.

ثانيا، نود أن نشدد أيضا على القيمة التي نراها في العمل من أجل تحقيق مزيد من الاتساق بين جهود الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وقد شاركنا على مدار العام المنقضي في تداول يزداد عمقا بشأن كيفية تعزيز حفظ السلام. وبينما نتطلع إلى المداولات المستقبلية، بشأن حفظ السلام واستعراض لجنة بناء السلام على السواء، نرى أن هناك فرصة مهمة لإنشاء صلة أوثق وأكثر دينامية بين هذه الجهود المترابطة.

لقد أُنشئت لجنة بناء السلام بسبب الفجوات في الاستجابة الدولية والتي تركت عددا كبيرا جدا من البلدان عرضة للارتداد العنيف إلى الصراع. وساعدت اللجنة على تضييق بعض هذه الفجوات، لكن لا يزال هناك الكثير منها. والتحدي الذي نواجهه جميعا اليوم هو مضاعفة جهودنا لسد تلك الفجوات.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفد بلدي للسفير هيرالدو مونيوس

على قيادته وعمله المتميز في رئاسة لجنة بناء السلام. ونود كذلك أن نشيد بالعمل القيم للغاية والمخلص الذي يؤديه رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

إن الخبرة القيّمة التي اكتسبتها اللجنة في تنفيذ الأطر الاستراتيجية لبناء السلام في سيراليون وبوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمساعدة في إرساء سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني وتعزيز التنمية يجب أن يُنظر إليها باعتبارها نقطة انطلاق لتحديد عمل اللجنة في المستقبل وتحسين دورها في تقديم المشورة وتعبئة الموارد وضمان عمليات بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وبعد ثلاث سنوات من إنشاء اللجنة، استمرت في التطور في خضم ما واجهته من تحديات ناشئة عن الحالات الخاصة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. لذلك، نرى أنه يجب مواصلة تكييف آلياتها لكي تعزز إسهامها في مبادرات بناء السلام وتعد استجابة أسرع وأكثر فعالية في الفترة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة. ويجب أن يكون هدفنا النهائي التأكد من أن عوائد السلام أصبحت واقعا بالنسبة للمجتمعات المعنية وباتت ذات أهمية بالنسبة لاحتياجات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

ونظرا لأن اللجنة كيان جديد و لم تصل بعد إلى كامل إمكاناتها، فمن المهم تقديم الدعم، حسبما يشير تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة (S/2009/444)، لتعزيز أساليب عملها وقدرتها على تحسين جودة ولايتها وكفاءتها، وتعزيز الإجراءات في مجالات معينة مثل تصميم استجاباتها لتناسب الحالات في الميدان، وتنسيق عمل مختلف التشكيلات القطرية المخصصة وتعزيز تعبئة الموارد وتنويعها وزيادة عدد الزيارات للبلدان من أجل زيادة التوعية بالعمليات الجارية حاليا.

وما زال هناك الكثير من الإمكانات لكي يستفيد مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة بصورة استباقية أكثر من المشورة المقدمة من لجنة بناء السلام والسعي، في إطار الحرص على الاتساق، إلى التنسيق مع الهيئات الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية من أجل تعزيز وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام التي تسهم في تنشيط مؤسسات الدولة وقدرتها على توفير استجابة فعالة لاحتياجات الناس.

ويؤمن وفدي إيمانا راسخا بأنه بوسع اللجنة، بوصفها ركنا من أركان هيكل بناء السلام، أن تقوم بدور أكثر حسما في العمليات الوقائية وعمليات إعادة الإعمار في حالات ما بعد الصراع. لذلك، نؤكد من جديد التزامنا بالبيانين الرئاسيين اللذين أصدرهما مجلس الأمن مؤخرا بشأن هذه المسألة (S/PRST/2009/23 و S/PRST/2009/24)، الأمر الذي يدل على أهمية الاتساق والتكامل بين أنشطة صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

كما نعتقد أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للجنة أن تسعى جاهدة، إلى جانب الأطراف المعنية الأخرى، إلى تنفيذ الاستراتيجية التي اقترحها الأمين العام في تقريره بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة (S/2009/304) لكي تسترشد بها أنشطة بناء السلام في خمسة مجالات أساسية هي: الأمن وتقديم الدعم للعملية السياسية وتوفير الخدمات الأساسية وإعادة بناء المؤسسات وتنشيط الاقتصاد.

ومنذ إنشاء اللجنة، أدرك وفدي أنها هي وولايتها السامية تمثلان أداة ينبغي تطويرها بغية تحديد تركيز شامل ومتسق على تعزيز ودعم جهود إعادة الإعمار في أعقاب انتهاء الصراع. ومنذ إنشائها، كنا ندرك إمكاناتها لتعزيز

استجابة الأمم المتحدة في بناء السلام، كما ذكرنا في مجلس الأمن والجمعية العامة عندما تناولنا هذه المسألة.

وأختتم بالقول إن المكسيك واثقة من أن استعراض القرارات الأساسية للجنة، المقرر في عام ٢٠١٠، سيوفر فرصة سانحة لتحليل الطريقة التي يمكن للأمم المتحدة والمجتمع من خلالها تحسين إجراءاتنا وتفاعلنا من أجل تعزيز القدرات الوطنية للتعمير بعد انتهاء الصراع.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة التي توليها كرواتيا أهمية كبيرة. كما نقدر الدور الهام الذي يؤديه مكتب دعم بناء السلام في مداولاتنا.

وكرواتيا تؤيد البيان الذي ستدلي به الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من مناقشتنا، كما نشكر لجنة بناء السلام تحت قيادة رئيسها المقتدر، السفير هيرالدو مونيوس، على التقرير الشامل عن المجالات التي تقع في نطاق اختصاصها (S/2009/444).

في ضوء التعقد المتزايد للصراعات وما يعقبها، فضلا عن التحديات الجديدة الناشئة في جهود بناء السلام، لا يستحق التركيز على هذا الموضوع الاهتمام المتواصل من مجلس الأمن فحسب، بل يجب تناوله بطريقة متسقة ومنسقة أيضا. ولذلك، نرحب كثيرا باستعراضه المتناسب الذي يجريه مجلس الأمن في أعقاب مناقشة الجمعية العامة مؤخرا. وكرواتيا تؤمن إيمانا راسخا بأن بناء السلام، إلى جانب منع نشوب الصراعات والأنشطة المتصلة بالسلام المضطلع بها خلال صراع ما، هو عنصر أساسي في عمليات السلام التي يتمثل هدفها النهائي في تحقيق الأمن والرخاء للسكان المتضررين بحيث يمكنهم استدامتهما ذاتيا.

وكما أشار الأمين العام، فإن البلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع، كقاعدة عامة، تكون هشة ويمكن بمرور الوقت أن تعود إلى دوامة العنف. لذلك، لا بد من إيلاء أقصى درجات الاهتمام للاستثمار في بناء أسس متينة لإقامة سلام مستدام. بالنسبة لكرواتيا، فإن حجر الزاوية في الجهود الدولية لبناء السلام ما زال يكمن في هيكل الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام التي تمثل مجتمعة الآليات الأساسية التي تسترشد بها جهود بناء السلام والتنمية في المستقبل. علاوة على ذلك، فقد أثبتت أنها قنوات هامة لتعزيز تنسيق واتساق الدعم الدولي لجهود توطيد السلام التي تبذلها البلدان.

ولدى تقييم ولايات لجنة بناء السلام ذات الصلة على مدى السنوات الثلاث الماضية، من المناسب أن نعترف بتحقيق نتائج ملحوظة في سنتها الثالثة من العمل. وبوصف مجلس الأمن الجهاز الرئيسي المناط به مسؤولية صون السلام والأمن، ينبغي له دراسة كيفية المضي قدما في جدول أعمال بناء السلام في الأمم المتحدة وخارجها حتى يتمكن المجتمع الدولي، بصورة جماعية، من تقديم الدعم بفعالية للبلدان الخارجة من الصراع وهي تتقدم على الطريق نحو السلام المستدام وإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي والتنمية.

ولا بد من الاعتراف بأن جهود بناء السلام في غاية التعقيد وغالبا ما يعمل عدد كبير من الجهات الفاعلة في وقت واحد، بصرف النظر عن الدور الريادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وموظفوها في الميدان. ويجب بذل كل جهد ممكن لتنسيق أنشطة هذه الجهات وغيرها في منطقة العمليات، وذلك لتفادي الازدواجية أو عدم الوضوح ولتحقيق تضافر الجهود. ويشير تقرير الأمين العام نفسه (S/2009/304) إلى أن وجود استراتيجية واحدة لبناء السلام، يجري تطويرها عن طريق عملية تشاورية بين جميع الشركاء المعنيين على أرض الواقع، يساعد على تيسير جهود التنسيق بشكل كبير.

ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة الاستمرار في القيام بدور المنظمة الأم وتوفير الأساس اللازم لكي تجتمع مختلف المنظمات وتناقش الخطط والمشاريع وتنسق بينها، على أن تحترم استقلاليتها ونُهُجها الخاصة ومسؤولياتها في نفس الوقت. ونحن مقتنعون بأن إنشاء نظام لاستقاء الآراء والدروس المستفادة، حيث تستوحي الأنشطة الحالية من آثار الأنشطة التي اضطلع بها في الماضي، يوفر أفضل السبل إلى الأمام، ولذلك السبب، نرحب بالعمل الذي يقوم به الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام. وندعم كثيرا تركيزه على الدروس الرئيسية التي استقاها الخبراء بشأن المسائل ذات الصلة – على سبيل المثال، المسائل المتعلقة بسيادة القانون ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتطوير القدرات الوطنية وتنسيق الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية.

كما يجب أن تكون الملكية الوطنية مبدأ أساسيا لأي جهد لحفظ السلام. لقد دللت تجاربنا في التسعينات أنه، برغم الأهداف الإيثارية التي تضعها بعثات ووكالات الأمم المتحدة في الميدان، فإن الأطراف الفاعلة الخارجية لا تستطيع في أحيان كثيرة أن تفهم تماما الاحتياجات الحقيقية للسكان المحليين. وبعبارة أخرى، فإن الأطراف الخارجية غالبا ما تكون غير مجهزة لإعادة بناء مؤسسات دولة مزقتها الحرب بنفسها. ولا بد أن تكون الأطراف الفاعلة الوطنية جزءا من عوائد السلام المحققة. وينبغي أن يبني الدعم الدولي على الهياكل والقدرات القائمة.

وتود كرواتيا أن تؤكد من جديد تأييدها لتقرير الأمين العام وتوصياته لتعزيز جهود بناء السلام. نحن نرحب بتحسن التفاعل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، على الرغم من أنه ينبغي ملاحظة أنه لا تزال هناك فرصة للتحسين لكفالة التطور الطبيعي من حفظ السلام إلى بناء السلام. ونود أن نشدد على أن المجلس نفسه، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24)، أعاد التأكيد على الحاجة إلى الترابط والتكامل بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. كما أشار إلى الحاجة إلى إحراز تقدم صوب تحقيق نهج منسق للأمم المتحدة في البلد بغية معالجة الثغرات الجوهرية في تحقيق أهداف بناء السلام، في جملة أمور.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة التحديات في تمويل جهود بناء السلام، خاصة وأن تأثير الأزمة في أوقات القيود المالية العالمية يكون أشد وطأة في مجالات الضعف. لذلك، من المفهوم أن جهود بناء السلام الناجحة تتطلب تمويلا يمكن التنبؤ به ومستداما ومنسقا بشكل جيد. وكما ذكر الأمين العام، يجب أن يُنظر إلى تمويل بناء السلام باعتباره استثمارا مبكرا في السلام والتنمية المستدامين. وحيث أن صندوق بناء السلام لا يستطيع سوى توفير حصة محدودة من الموارد المطلوبة، فإننا نؤيد جهود لجنة بناء السلام لإشراك مانحين وشركاء غير تقليديين آخرين، مثل المغتربين والمؤسسات الخاصة. وآليات المانحين، من جانبها، يجب أن تكون أكثر قدرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة على الأرض. ونحن ننظر أيضا في آليات استجابة سريعة أخرى مثل الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، الذي كان ناجحا جدا خلال أربع سنوات منذ إنشائه.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لشيلي، رئيس لجنة بناء السلام، ولرؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، وهم الممثلون الدائمون لبلجيكا والبرازيل وكندا وسويسرا، على جهودهم لتعزيز دور اللجنة في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها. كما نود الإعراب عن امتناننا لتقرير اللجنة عن عمل دورتها الثالثة (S/2009/444). ونتفق مع استنتاجاتها وتوصياتها.

لقد قيّمنا إيجابيا نتائج العام الثالث من عمل اللجنة. فاللجنة قامت بعمل جاد على صعيد تشكيلاتها القطرية المخصصة. واكتسبت خبرات مهمة، بما في ذلك في ما يتعلق بإقامة حوار منتظم بين اللجنة ومجلس الأمن بشأن بلدان بعينها. ونحيط علما بنداءات ولايات مكاتب تشكيلات الأمم المتحدة في غينيا - بيساو وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى طلبا للمساعدة في تنفيذ أطر بناء السلام التي وضعتها اللجنة بمشاركة مباشرة من حكومات تلك البلدان. ونظرا لدور رؤساء التشكيلات كمنسقين مقيمين، نرى أنه يمكننا تحقيق تقدم كبير في التنسيق الحقيقي لجهود بناء السلام في الميدان - على سبيل المثال، من خلال التفاعل العملي بين مجلس الأمن واللجنة. وتكمن الميزة الكبرى للجنة في قدرتها على إقامة حوار مباشر مع الحكومات الوطنية وكفالة دورها القيادي والمسؤول عن عملية بناء السلام.

وفي غضون عام، كما تنص قرارات المجلس والجمعية العامة ذات الصلة، سنجري استعراضا لعمل اللجنة. ونرى أنه ينبغي إجراء هذا الاستعراض على أساس العناصر التالية: التقيد الصارم بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق التي تحكم العلاقة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة على أساس واجباتها ومهامها ذات الصلة، والمراعاة الكاملة للخبرة العملية المكتسبة من خلال عمل اللجنة بغرض تعزيز تراكم النتائج الإيجابية. وسيتناول الاستعراض على الأرجح مجموعة واسعة من القضايا، مثل الروابط بين صنع السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة وتنسيق جهود بناء السلام داخل الأمم المتحدة وخارجها.

ونرى أن إحدى المهام الرئيسية تحقيق الاتساق بين مهام اللجنة المتفق عليها والآليات التي تحت تصرفها. ونؤكد مجددا استعدادنا لدعم اقتراح معقول وواقعي بهدف زيادة سلطة اللجنة وتعزيز المبدأ المركزي لجهود بناء السلام، وأعني بذلك المسؤولية الوطنية. وينبغي أن يتمخض الاستعراض عن زيادة تعزيز الدور الاستشاري للجنة، وزيادة فعاليتها في حل المشاكل المتعلقة بتنسيق الجهود الدولية، ووضع توصيات بشأن تثبيت الاستقرار السياسي، وتحسين الظروف الأمنية، واستعادة وضع الدولة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية في البلدان التي شهدت أزمات شديدة.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود مرة أخرى أن أشيد بقيادتكم، سيدي الرئيس، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية للنظر في تقرير لجنة بناء السلام عن أعمال دورتها الثالثة (S/2009/444). كما أود أن أشكر السفير مونيوس، رئيس لجنة بناء السلام، الذي عرض التقرير للتو. إننا نهنئه ونشيد برؤساء مختلف التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام على التزامهم الثابت وتصميمهم عندما يتعلق الأمر ببناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

لقد جاءت مناقشة هذا الصباح في وقتها تماما، لأنها تجعل جهود اللجنة ملموسة بدرجة أكبر، وبشكل خاص، تجعل من الممكن قطع التزامات جديدة والاستجابة بشكل ملائم وفعال لاحتياجات البلدان الخارجة من الصراع. ونود بصفة خاصة أن نشيد بالجهود التي بذلتها اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة لتحسين أساليب وإجراءات عملها، وهي بذلك إنما تيسر تفاعلا أكبر بين أعضائها والبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

من الواضح أنه ما من عملية بناء سلام يمكن أن تنجح بدون إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين أولا وقبل شيء وتوفر وعي أكبر بأولويات البلدان المعنية. ولذلك، من المطمئن أن اللجنة، من خلال مختلف تشكيلاتها القطرية المخصصة، أدمجت النهج الاستراتيجي وأنها تكتسب الخبرة والممارسات الجيدة.

ومع أنه لا يزال هناك عمل كثير، إلا أن بعض المبادرات والأعمال الإيجابية التي قامت بها اللجنة تستحق الاهتمام بالتأكيد، لأنها تأخذ في الحسبان الكثير من الاعتبارات والتوصيات المقدمة، ولا سيما في ما يتعلق بتعزيز دور اللجنة في حشد الموارد من الشركاء التقليديين وغير التقليديين، وتعزيز ملكية أصحاب المصلحة الوطنيين بمن فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص لعملية بناء السلام، وإشراك الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وتخطيط وتنسيق جهود كل أصحاب المصلحة بغية تفادي ازدواجية الجهود، وتعزيز الشراكات مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.

إن الطابع الملح لبعض التحديات التي تواجه البلدان في أعقاب الصراع تتطلب دعما عاجلا من المجتمع الدولي بغية تفادي استئناف العمليات القتالية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمساهمة المالية القيّمة لصندوق بناء السلام. وفي هذا السياق، لا بد أن تستمر الجهود لكفالة التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية للصندوق، خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمرونة والسرعة وملكية البلدان المستفيدة للبرامج. ونرى أن الولاية المنقحة لصندوق بناء السلام ينبغي أن تمكّنه من أن يكون أكثر فعالية واستجابة لمصلحة البلدان في مرحلة ما بعد الصراع. وعندما يتعلق الأمر بتعزيز الشراكات بين اللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين، يجب علينا أن نراعي تماما الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، التي تضطلع بدور هام في بناء السلام.

وبالنظر إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، من واجبنا أن نزودها بالموارد المناسبة بصورة يعول عليها. ونود أن نشيد، بشكل خاص، بالدور الذي تؤديه اللجنة باعتبارها داعية لحشد الدعم الدولي للبلدان الخارجة من الصراع. والشراكات والترتيبات الاستراتيجية التي تبرمها مع مؤسسات معينة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تستحق الثناء، لأنها توفر قدرا إضافيا من الدراية العملياتية والموارد للاستجابة لأولويات البلدان الخارجة من الصراع. ويجب علينا مواصلة تلك الجهود وتكييف أساليب العمل وآلياته لتلبية احتياجات البلدان الخارجة من الصراع على نحو كاف وفعال.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بعمل مكتب دعم بناء السلام لمساندة الجهود المشتركة التي تُبذل من خلال اللجنة. ونحن مقتنعون بأن الالتزام الذي تبديه جميع أجهزة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، واستمرار جهودها، سيمكنان من تنفيذ عمليات لبناء السلام موثوق بها على نحو أكبر، ويمكن أن تؤدي إلى السلام الفعلي والتنمية الدائمة في البلدان الخارجة من الصراع.

وفي الختام، فإننا نترقب باهتمام صدور التوصيات التي ستواكب ختام استعراض للقرارات عام ٢٠١٠، التي أنشئت اللجنة عملا بها. ونعتقد أن ذلك التقرير سيتيح لنا فرصة، من خلال التجربة والدروس المستفادة، لتعزيز الدعم الذي تقدمه اللجنة إلى البلدان الخارجة من الصراع.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي، بداية، أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن لجنة بناء السلام. وأشكر اللجنة على تقريرها السنوي الثالث (S/2009/444). كما نتقدم بالشكر للسفير هيرالدو مونيوس، الممثل الدائم لشيلي، رئيس لجنة بناء السلام، والرؤساء الحاليين والسابقين للتشكيلات القطرية الأربع، على جهودهم المتميزة في قيادة اللجنة وتشكيلاتها القطرية.

إننا نقدر هذه المناقشة وكذلك المناقشات التي جرت في إطار الجمعية العامة مؤخرا، باعتبارها فرصا هامة لتقييم التقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

في الاضطلاع بولايتيهما لتوطيد السلام في البلدان الخارجة من الصراع. ونثمن الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية لزيادة الاهتمام الدولي، والالتزام بحشد الموارد بغية تنفيذ الأطر والخطط الاستراتيجية التي تم الاتفاق عليها مع البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وتؤكد ليبيا تأييدها لمواقف حركة عدم الانحياز بهذا الخصوص.

ونعرب عن بالغ تقديرنا للجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام من أجل تعزيز تفاعلها مع الأجهزة الأخرى بالأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونؤكد على أهمية مواصلة هذا التفاعل والقيام بمزيد من التنسيق والتعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الإطار، نرحب بالزيارة الناجحة التي قام بها مؤخرا وفد لجنة بناء السلام برئاسة السفير مونيوس ممثل شيلي، إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وندعوه إلى مواصلة هذه الزيارات واللقاءات التي من شأنها الإسهام في إيجاد فهم استراتيجي مشترك لأولويات بناء السلام في الدول الخارجة من الصراع، وتحديد نهج أكثر فعالية لمعالجة التحديات الراهنة في هذا المجال.

وتشيد ليبيا بالاهتمام المتنامي بجهود بناء السلام، والتفاعل المتزايد بين لجنة بناء السلام وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ومع المنظمات الدولية الإقليمية الأخرى. ويعكس هذا الأمر في حد ذاته أهمية العمل على توسيع نطاق العضوية في لجنة بناء السلام، وهو المطلب الذي أكدت عليه حركة عدم الانحياز مرارا. ونحن على ثقة بأن ذلك سيعزز فعالية جهود بناء السلام في الدول الخارجة من الصراع، ويعمم الفائدة المتوخاة من التجارب المتعددة في هذا الشأن.

إن عملية بناء السلام متعددة الأبعاد تنطوي على تحديات عديدة. ونعتقد أن من أبرز التحديات ما يتمثل في الكيفية التي يمكن بها الربط، على نحو استراتيجي، بين العناصر والأولويات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والسياسية والأمنية لبناء السلام. ونرى أن جهود بناء السلام لن تؤتي ثمارها في آخر المطاف إذا ما تم التركيز على عناصر وأولويات معينة وإغفال أولويات أخرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بأولويات الانتعاش الاقتصادي والتنمية. لذلك، ندعو إلى تعزيز البعد الإنمائي في عمل لجنة بناء السلام.

ونتفق مع ما ورد في تقرير لجنة بناء السلام من ملاحظات واستنتاجات، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق والاتساق والشراكات، بما يسهم في وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام تقوم على المبادئ الرئيسية للملكية الوطنية والمساءلة المتبادلة والشراكة المستمرة. ونؤيد الآراء بشأن تعزيز الاتصالات والتوعية وزيادة التعريف بدور لجنة بناء السلام، وخاصة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، لا شك أن التمويل يمثل عنصرا جوهريا لمواصلة زخم بناء السلام. وهنا، نود التأكيد على أهمية ترسيخ القناعة التي تضمنها تقرير لجنة بناء السلام في فقرته ٧٩، ومفادها أن ''التمويل السريع والمرن المتوائم مع استراتيجية متفق عليها وذات أولويات هو أمر حاسم في نجاح بناء السلام''، وأنه ''ينبغي النظر إليه كاستثمار مبكر في السلام والتنمية، المستدامين، ولذلك فإنه يتطلب تحمل قدر من المخاطرة أكبر من التمويل العادي للتنمية''. وفي هذا الإطار، ندعو إلى القيام على نحو سريع بتطبيق الاختصاصات المنقحة لصندوق بناء السلام، بهدف تمكين الصندوق من العمل كأداة تتسم بالتمويل السريع والمرونة والاستجابة لدعم بناء السلام.

إن ليبيا، من خلال عضويتها في التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، تدرك تماما أهمية العمل المضني الذي يجري القيام به لبناء السلام في بلد يتطلع شعبه

إلى العيش في سلام وتنمية مستدامين، خاصة في ضوء الزخم الواسع الذي نتج عن الاتفاقات السياسية والحوار السياسي الشامل الذي ساهمت ليبيا في تحقيقه بالإضافة إلى الالتزام الذي أبدته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين، وهي تطورات تستحق أن تتعزز بجهود حثيثة لبناء السلام في هذا البلد. وهذا ما نأمله كذلك بالنسبة للحالات الأخرى المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام: سيراليون وغينيا – بيساو وبوروندي.

ونأمل أن تكلل بالنجاح الزيارة التي سيقوم بها وفد من التشكيلة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى خلال الأيام القادمة، برئاسة السفير جان غرولز، الممثل الدائم لبلجيكا، الذي نثق بقيادته وإيمانه بتحقيق بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأخيرا، نتطلع إلى إجراء استعراض شامل لأنشطة بناء السلام خلال العام القادم بما يسهم في سد الثغرات القائمة. ونأمل أن يجري الإعداد المبكر لهذا الاستعراض.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السفير هيرالدو مونيوس على عرضه للتقرير السنوي للجنة بناء السلام (S/2009/444).

يسعدني جدا أن لجنة بناء السلام واصلت إحراز تقدم مطرد خلال عامها الثالث. وقد عمقت اللجنة، في ظل القيادة القديرة للرئيس مونيوس، شراكتها مع كثير من المنظمات خارج الأمم المتحدة مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، بصفة خاصة. وعززت كل التشكيلات القطرية المخصصة الأربعة جهود بناء السلام مما أسفر عن نتائج جيدة على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال، نظمت التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون دورة استثنائية في حزيران/يونيه للمساعدة في تعبئة الموارد لخطة التنمية الجديدة لذلك البلد. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتُمد أول إطار استراتيجي، وهو يركز على مجالات الأمن والتنمية.

ومن دواعي سرورنا أن لجنة بناء السلام تمثل قصة نجاح لإصلاح الأمم المتحدة. فعملها يسير بشكل جيد جدا وقد رسخت وجودها كهيئة يعتمد عليها وشريكا لدعم البلدان في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء الصراع، حيث أنها تربط بين الأمن والتنمية بطريقة متكاملة. وتحظى اللجنة بالدعم المستمر للدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وتستمد اللجنة قوتها إلى حد كبير من الالتزام والمشاركة الشخصيين لأعضاء اللجنة ذاتها. ولذلك، فإننا نشيد بتفاني والتزام مختلف الرؤساء: الممثلون الدائمون لبلجيكا والبرازيل وكندا وشيلي، وبالتأكيد، السلفادور وسويسرا. ونحن ممتنون جدا لجميع السفراء لما يقومون به من عمل.

بدأ صندوق بناء السلام أيضا يتحول إلى أداة أساسية للبلدان الخارجة من الصراع. وآمل أن يقوم الصندوق بدور حفاز واستراتيجي في اجتذاب موارد متضاعفة لبناء السلام.

يتناول تقرير الأمين العام لشهر تموز/يوليه عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (S/2009/304) تحديات الإنعاش في البدايات الأولى لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وهو يكمل عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وإنني أشيد بجهود الأمانة العامة في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير وأتطلع إلى الحصول على بيانات دورية مستكملة عن التقدم في التنفيذ.

سيكون عام ٢٠١٠ حاسما للجنة بناء السلام حيث أنها ستخضع للاستعراض بمناسبة مرور خمسة أعوام على إنشائها على النحو المتوخى في القرارات الأصلية المؤسسة لها (قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠). وأود أن أشير إلى أربع نقاط أعتبرها أساسية،

وبخاصة في ما يتصل بعمل مجلس الأمن، وهي ستكون إسهامات مفيدة بالتأكيد للجمعية العامة أيضا، لكنني أود أن أشدد على هذه النقاط الأربع من وجهة نظر المجلس.

أولا، ينبغي أن يركز الاستعراض على زيادة فعالية لجنة بناء السلام في تحقيق نتائج إيجابية وملموسة على أرض الواقع. ومن الأهمية بمكان إمعان النظر في الممارسات الجيدة للجنة خلال الأعوام الثلاثة المنقضية وتعظيم مكامن قوتها وقيمتها المضافة لحشد الدعم السياسي غير التقليدي والدعم المالي لها.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن زيادة تفاعله الموضوعي مع لجنة بناء السلام. وقد أصبحت المشاورات الدورية بين رئيس اللجنة ورئيس المجلس، والآن الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة في جلسات المجلس ذات الصلة، ممارسة مستقرة. ولكن ربما ينبغي لنا القيام بالمزيد. وأعتقد أن مجلس الأمن ينبغي له الاستفادة بشكل أفضل من قدرات وإمكانات اللجنة باعتبارها هيئة استشارية له. وعلى سبيل المثال، يمكن للمجلس أن يطلب من اللجنة إجراء دراسة متعمقة لبعض المسائل المحددة التي يسعى المجلس جاهدا لمعالجتها ولكن لا يمكنه التعامل معها بصورة كاملة نظرا لضيق الوقت، وذلك مثل إصلاح القطاع الأمني والمساعدة الانتخابية وإيجاد وظائف للشباب بعد انتهاء الصراعات، على أن تقدم اللجنة تقارير إلى المجلس متضمنة النتائج والتوصيات.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يبدأ النظر في إضافة بلدان جديدة إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام. ويضم الجدول الآن أربعة بلدان، ولكن مع تحقيق اللجنة تقدما في عملها وانخفاض عبء عمل بعض التشكيلات القطرية المخصصة تدريجيا وإمكانية ترشيده، سيكون لدى اللجنة قدرة لضم بلدان إضافية، حتى في أجزاء من العالم خارج أفريقيا. كما يمكن للمجلس النظر في أن يطلب من اللجنة التعامل مع بعض القضايا المتعلقة ببناء السلام التي تشكل أولوية للبلد المعين، بدلا من الممارسة المتبعة حتى الآن والمتمثلة في تناول الطائفة الكاملة من التحديات الخاصة ببلد ما. وبالقيام بذلك، يمكن للجنة أن تضطلع بدور مكمل للمجلس على قدر كبير من الأهمية الاستراتيجية.

رابعا، ينبغي لنا إيلاء اهتمام وثيق للعلاقة بين احتياجات حفظ السلام واحتياجات بناء السلام. فاحتياجات كل منهما متداخلة بالكامل على المستوى القطري وتكمل بعضها بعضا. والتداخل ليس أمرا سيئا؛ بل هو جيد لأن ولايات عمليات حفظ السلام تشمل بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة مهام مثل إصلاح القطاع الأمني والحكم الديمقراطي والدعم الانتخابي وتعزيز سيادة القانون وبناء القدرات.

وبالطبع، يتعين على لجنة بناء السلام ألا تشارك في كل نشاط من ذلك القبيل، لكن نجاح جهود بناء السلام أمر أساسي لضبط استراتيجية عمليات حفظ السلام بسلاسة. ويمكن للجنة أن تتولى المسؤولية عن بلد بمجرد تحول التركيز الرئيسي من الأمن إلى الاستقرار والتنمية. ونحن بحاجة إلى وضع استراتيجية متسقة لسد الفجوات بين حفظ السلام والإنعاش المبكر وبناء الدولة.

أخيرا، بخصوص استعراض لجنة بناء السلام، قد يكون من المفيد أن ينظم المجلس، باعتباره أحد الأجهزة المؤسسة لها، اجتماعا لصيغة آريا لمعرفة وجهات نظر الخبراء والأطراف المعنية لإثراء عملنا. وقد يكون من الملائم أيضا تسمية ميسر لتوجيه عملية الاستعراض للجنة على أن يكون شخصا على دراية واسعة ببناء السلام وقادرا على التوصل إلى توافق في الآراء في هذا المجال. واليابان ملتزمة، بوصفها

دولة راعية للسلام، بالإسهام على نحو استباقي في عمل لجنة بناء السلام وفي عملية الاستعراض الخاصة بها.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): نود نحن أيضا شكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير هيرالدو مونيوس، ممثل شيلي، على إحاطته الإعلامية المتعمقة بشأن الأنشطة ذات الصلة للجنة وصندوق بناء السلام خلال الفترة قيد الاستعراض.

إن الغرض الرئيسي لقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) هو تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات ومساعدة البلدان على الخروج من الصراع المسلح في جهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش المستمر وإعادة الإعمار والتنمية.

في هذا الصدد، يود الوفد الفييتنامي أن يؤكد أن لجنة بناء السلام، في سنواتها الأولى من تطورها، وطدت دورها الاستشاري المحوري وقدمت دعما كبيرا لأولويات بناء السلام الأساسية. لقد بذلت اللجنة جهودا حثيثة لتعزيز الوعي العام والتوعية وبناء القدرات وتوجيه السياسات العامة. كما عززت اللجنة البرنامج المشترك لتعاون أوثق وأكثر فعالية بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وكذلك بين المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. ويتمثل مكمن القوة الأكثر وضوحا للجنة في قدرتها على المساعدة في بدء تمويل البلدان المدرجة في جدول أعمالها للاستجابة للصعوبات المالية الطارئة.

وتثني فييت نام على عمل اللجنة في السنة الثالثة من عمرها. فمن خلال تشكيلاتها القطرية المخصصة واستراتيجياتها المتكاملة لبناء السلام، حققت لجنة بناء السلام نتائج ملموسة ومهمة في ظل ظروف صعبة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وسيراليون. ومن المؤكد أن سيراليون وبوروندي، وهما أول بلدين مدرجين في جدول أعمال اللجنة، قد سجلا نجاحا حقيقيا في توطيد السلام، في حين أحرزت بوروندي تقدما في عملية السلام من خلال إجراء حوار سياسي شامل للجميع. أما سيراليون، من جانبها، فقد برزت الآن بوصفها بلدا يمضي بثبات على الطريق نحو الاستقرار والتنمية مع إصلاحات كبيرة أُجريت في القطاعين الاجتماعي - الاقتصادي والأمني.

وبعد ثلاث سنوات من إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١)، فإن بناء السلام ما فتئ يتسع نطاقا وعمقا. فاللجنة بمزاياها النسبية الكامنة في عضويتها التمثيلية الفريدة من نوعها وقدرتها على الجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة، أصبحت مؤسسة قادرة على تعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية، فضلا عن أن لديها الرؤية الاستراتيجية لتوطيد السلام وتجنب الانتكاس والعودة إلى العنف في بلدان ما بعد الصراع.

مع ذلك، ما زال هناك عدد من التحديات الملحة تواجهها اللجنة في أنشطتها. وتتراوح هذه التحديات من دعم العمليات السياسية والمصالحة الوطنية إلى إدامة السلامة والأمن، ومن تعزيز سيادة القانون إلى تيسير تقديم الخدمات الأساسية وإنعاش الاقتصادات التي دمرتها الصراعات المسلحة والحروب.

في جميع هذه المجالات، ما زال تحقيق نتائج أكثر واقعية وقابلية للقياس يشكل عنصرا مركزيا في جميع أعمالها على أرض الواقع. وستغدو اللجنة أكثر فعالية في المضي قدما بجدول الأعمال الدولي لبناء السلام، إذا صممت أنشطتها على نحو أفضل وفقا لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للجنة بناء السلام مضاعفة جهودها لتحسين نظامها الداخلي وأساليب عملها

وتكثيف التفاعل مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها وترشيد علاقاتها المؤسسية مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لاختصاص كل هيئة على النحو المحدد في الميثاق.

وفي ضوء الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، ينبغي لصندوق بناء السلام الاستفادة من اختصاصاته المنقحة والعمل حقا بوصفه مصدرا محفزا ومركزا وسريع الاستجابة لدعم بناء السلام. وعموما، فإن كفاءة أداء هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة تقوم على القدرة على إحداث أثر حقيقي على أرض الواقع.

وفي الوقت نفسه، فإن الاستفادة من القوة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة دعما لبلد ما خارج من الصراع تتطلب وحدة الهدف والعمل في جميع مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية والشؤون الإنسانية، فضلا عن الاتساق بين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. إن زيادة التركيز على التعليم والتدريب وإيجاد فرص العمل والزراعة والبنية التحتية وإصلاح القطاع الخاص وبرامج التنمية الأخرى يمكن في نهاية المطاف أن يعالج الأسباب الجذرية للصراعات ويكسر الحلقة المفرغة للفقر والتهميش والعنف.

إن عملية الاستعراض المقبلة في عام ٢٠١٠ ستوفر فرصة جيدة للوقوف على الإنجازات والثغرات والآثار في ممارسة اللجنة لولاياتها الأساسية. كما أنها ستكون فرصة طيبة للجنة بناء السلام للاستفادة من الخبرات والدروس المستقاة حتى الآن لمساعدة اللجنة على التكيف على نحو أفضل مع الواقع العالمي السائد وتقديم دعم أفضل للبلدان المدرجة في جدول أعمالها أو التي قد تُدرج فيما بعد.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تثني فرنسا على تنظيم هذه المناقشة قبل أشهر قليلة من الذكرى السنوية الخامسة لإنشاء لجنة بناء السلام. إنها فرصة لتأكيد المكاسب الأولية التي حققتها لجنة بناء السلام والتركيز على الجهود ذات الأولوية التي قد تحسّن فعالية عملها. وينبغي لاستعراض عام ٢٠١٠ أن يتيح المجال أمام اللجنة لتصبح أداة مؤثرة تضيف قيمة إلى المجالات الرئيسية لبناء السلام.

ونعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي سيدلي به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

كما أود أن أشكر السفير مونيوس، رئيس لجنة بناء السلام، على تفانيه وجهوده على رأس لجنة بناء السلام منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. كما تود فرنسا الإعراب عن امتنانها للرؤساء الأربعة للتشكيلات القطرية المخصصة الذين يبذلون جهودا عازمة لبناء السلام في البلدان المعنية.

كما يشير تقرير لجنة بناء السلام (S/2009/444)، فقد حققت اللجنة بالفعل نتائج مرضية في البلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمالها. وما برحت اللجنة على مدى سنوات أربع تؤدي دورا متزايدا في جهود بناء السلام التي تبذلها في إطار الأمم المتحدة في البلدان التي خرجت لتوها من الصراعات، من خلال تعبئة الموارد وتنسيق المساعدات الدولية. ووفدي يؤكد على أهمية العلاقات التي أُقيمت بين لجنة بناء السلام والسلطات الوطنية في تلك الدول الأربع، ولا سيما في تحديد الأولويات الاستراتيجية. إن ملكية جميع أصحاب المصلحة لبناء السلام لاستراتيجيات بناء السلام تلك أمر حيوي. ولذلك، ندعو حكومات بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي تتحمل المسؤولية الأساسية لنجاح بناء السلام، إلى مواصلة تعاونها مع اللجنة، وعلى وجه الخصوص، في إنجاز العمليات الجارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاعاتها الأمنية وتنظيم الانتخابات.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، فإننا نرى أنه ما زال من الممكن زيادة تحسين فعالية اللجنة. فهي لم تحقق بعد جميع الأهداف التي أُنيطت بها عند إنشائها. وتحبذ فرنسا تعزيز العلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره الصادر في حزيران/يونيه الماضي (S/2009/304). إن الهدف الأساسي للجنة هو، في الواقع، ضمان الانتقال بين عمليات حفظ السلام وعملية بناء السلام. وتحقيقا لذلك، يجب على اللجنة والمجلس أن يتعاونا بشكل أوثق وأكثر انتظاما للتأكد، على وجه الخصوص، من مراعاة منظور بناء السلام في أقرب مرحلة ممكنة عند وضع استراتيجيات ما بعد الخروج من الأزمة.

وفعالية اللجنة تتوقف أيضا على علاقاتها مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وزيادة التآزر مع تلك الهيئات سيكفل تنسيق الإجراءات المؤاتية لإحلال سلام دائم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إيلاء اهتمام خاص لعمل اللجنة وتقديم الدعم لها.

إن الإسهام الرئيسي للجنة هو حشد الطاقات والموارد، مع تنسيق الإجراءات على أرض الواقع، بما في ذلك عمل المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تتصل اللجنة بها باستمرار. وفي ذلك الصدد، من المهم أن تتابع اللجنة المشاريع التي يمولها صندوق بناء السلام لضمان اتساق المساعدات المالية من المجتمع الدولي. وهكذا فإن القيمة المضافة للجنة قد تكمن في اختيار مشاريع منسقة للدول التي تتلقى الأموال من خلال صندوق بناء السلام.

وينبغي للجنة أن تستعرض بعضا من أساليب عملها لزيادة جهودها في الميدان. فتواجد اللجنة في الميدان في شكل مركز تنسيق للجنة من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام متطلب أساسي لتنسيق الجهود الدولية ولكفالة مصداقية اللجنة. وينبغي للمكاتب المتكاملة لبناء السلام أن تعمل بوصفها مراكز وساطة يومية فعالة في تنفيذ النُهج التي حددتها بصورة مشتركة اللجنة والدولة المعنية.

وأخيرا، أرحب بالدور الذي يقوم به مكتب دعم بناء السلام في دعم أنشطة اللجنة. وأتمنى نجاحا كبيرا للسيدة جودي شنغ – هوبكتر التي تولت منصبها مؤخرا.

وفي رأينا أن استعراض لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠ سوف يمثل معلما هاما جدا في تمكين اللجنة من تحسين فعاليتها واكتساب رؤية وتأثير هنا في نيويورك، وعلى نحو خاص جدا في الميدان.

السيد ليو تسين من (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر وفد الصين لجنة بناء السلام على تقريرها عن دورتها الثالثة (S/2009/444). ونتقدم بالشكر إلى السفير مونيوس، رئيس اللجنة على إحاطته الإعلامية؛ ونقدر له العمل الشاق الذي قام به على مر السنة الماضية.

في العام الماضي نظرت الجمعية العامة في تقرير لجنة بناء السلام. وقدم عموم أعضاء الأمم المتحدة تقييما إيجابيا لعمل اللجنة خلال السنة الماضية. وفي الوقت نفسه، أعرب الأعضاء عن آرائهم بشأن استعراض عمل اللجنة في عام ٢٠١٠، بما في ذلك الحاجة، في جملة أمور، إلى النظر بطريقة متكاملة في العلاقة بين عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام، وذلك لتعزيز تنسيق عمل لجنة بناء السلام مع هيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى توخيا لزيادة قدرة اللجنة على جمع الأموال والإسراع في صرف الأموال من جانب صندوق بناء السلام. ونأمل أن تنظر اللجنة بجدية في دمج تلك المقترحات المعقولة.

أود أن أتطرق إلى عدد من النقاط المتعلقة بمستقبل عمل لجنة بناء السلام. أولا، تحتاج اللجنة إلى جعل علاقاتها

تسير على النحو الأمثل مع هيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي إطار الأمم المتحدة ينبغي للجنة أن تحسن من تفاعلها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي للجنة، على نطاق المنظومة بأسرها، أن تعزز من اتصالاتها وتنسيقها مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج ذات الصلة؛ وهذا ينبغي أن يشمل أيضا المنظمات الإقليمية بغية إنشاء شبكة لدعم بناء السلام وتمويلها. أما في الميدان، فينبغي للجنة بناء السلام أن تستغل استغلالا كاملا موارد مشاريع الأمم المتحدة وصناديق وبعثات حفظ السلام لتحاشي الازدواجية والهدر.

ثانيا، ينبغي للجنة أن تزيد من مشاركاتها مع البلدان المتلقية. فالبلدان المتلقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن جهود بناء السلام فيها. وينبغي للبلدان المتلقية أن تبدي رأيها في تحديد أولويات بناء السلام. وينبغي للجنة بناء السلام لدى تنفيذها لاستراتيجيات إعادة الإعمار السلمي أن تولي اهتماما لتدريب الموارد البشرية وبناء قدرات البلدان المتلقية للمساعدة. وينبغي لها أن تستخدم استخداما كاملا الموارد البشرية والخبرة المتاحة حاليا لدى البلدان المتلقية.

ثالثا، ينبغي للجنة أن تغتنم الفرصة بحلول الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٠ وتواصل العمل نحو إتمام بناء مؤسساتها. ويتوقع من اللجنة أن تنسق اجتماعاتها وتحسن من كفاءتها وتكفل جودة اجتماعاتها. ونأمل من اللجنة في عملها على تحديد أولويات بناء السلام أن تبلغ ما يتجاوز إصلاح القطاع الأمني، وحقوق الإنسان وسيادة القانون في البلدان المتلقية للمساعد، أي أن تولي اللجنة اهتماما أكبر للمشاكل المتجذرة بعمق والتي هي سبب الصراع، بما فيها المشاكل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن سيراليون وبوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى أصبحت مراكز تنسيق قطرية للجنة. وهذه البلدان مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. لذلك من الهام جدا إقامة تعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام لترسيخ العمليات السلمية في تلك البلدان. وينبغي تعزيز الصلات بين الهيئتين. ويمكن لمجلس الأمن أن يقدم للجنة بناء السلام التوجيه من خلال الجلسات الرسمية والمشاورات غير الرسمية وغير ذلك من الطرائق. وينبغي للمجلس عند تناوله للقضايا ذات الصلة أن يبحث بقدر المستطاع الاقتراحات الفنية التي تقدمها لجنة بناء السلام. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء ظروف بلدان معينة، ينبغي للمجلس أن ينظر في إحالة بلدان جديدة إلى نظر اللجنة.

السيد روغونندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير مونيوس، رئيس لجنة بناء السلام على عرضه تقرير اللجنة (S/2009/444). وعلى قيادته الفذة للجنة. ونشيد به وبرؤساء التشكيلات المخصصة لبلدان بعينها وبالفريق العامل المعني بالدروس المستفادة ومكتب دعم بناء السلام على عملهم الجيد ومنجزاتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تقوم لجنة بناء السلام بدور هام في تعزيز ودعم نهج متكامل ومتماسك من أجل بناء السلام. ونحن مقتنعون بضرورة إيلاء أولوية أكبر وتخصيص مزيد من الموارد لبناء السلام. إنه أساس الأمن والاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وكما ذكرنا خلال المناقشة المواضيعية بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع في تموز/يوليه (انظر S/PV.6165)، فإنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة وعموم أعضاء الأمم المتحدة عليه زيادة التركيز على كفالة درجة أفضل من التماسك في مسألة منع نشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

ترحب أوغندا بزيادة انخراط لجنة بناء السلام مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها، من خلال تيسير التنسيق الاستراتيجي ومواءمة الدعم السياسي والمالي مع الأولويات المتفق عليها وطنيا. وفي ذلك الصدد، شهدنا تقدما جديرا بالثناء في بوروندي وسيراليون. أما في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو، فإن جهود لجنة بناء السلام من أجل تنسيق الدعم وتعبئته للتصدي لتحديات معينة، من قبيل إصلاح القطاع الأمني، جهود واعدة.

إن القيادة والملكية الوطنيتين في غاية الأهمية في أي مسعى من مساعي بناء السلام. ولا بد للسلطات الوطنية من أن تتولى المسؤولية الرئيسية عن إقامة المؤسسات الرئيسية من أجل الأمن والحكم والانتعاش الاقتصادي بمساعدة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. لذلك، من المهم أن تحدد لجنة بناء السلام أولوياتها المتعلقة بتعاملها مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها مع مراعاة الاستراتيجيات والقدرات الوطنية الموجودة.

إن المبادرات الرامية إلى تحقيق المرونة تشعرنا بالتشجيع، وكذلك التمويل المتوفر عن طريق صندوق بناء السلام، وإطلاقه صناديق المانحين الاستئمانية على الصعيد القطري. ونتطلع إلى تفعيل الولاية المنقحة لصندوق بناء السلام بغية تيسير التمويل العاجل لأنشطة بناء السلام.

كما تحتاج لجنة بناء السلام إلى تعزيز عمليات الرصد والاستعراض للالتزامات المتبادلة للجهات الفاعلة الوطنية والدولية. إن الاستعراض القادم في عام ٢٠١٠ للقرارات التي أنشئت بموجبها لجنة بناء السلام سيكون فرصة للوقوف على عملها مع التركيز على كيفية تعزيز فعاليتها في القيام بدورها وتنفيذ ولايتها.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدا بتوجيه الشكر إلى السفير هيرالدو مونيوس على تقديمه التقرير السنوي الثالث للجنة بناء السلام (S/2009/444)، وتهنئته وشكره على عمله رئيسا للجنة.

ولقد علمت الأمم المتحدة وأقرت بأن منع عودة الصراعات المسلحة تعني العمل مبكرا على بناء السلام ومواصلة العمل على تعزيز السلام إلى أبعد من تنفيذ أية اتفاقات تضع حدا للصراعات. ولجنة بناء السلام هي التعبير الملموس عن ذلك الاقتناع. ويدرك المجتمع الدولي الآن أن السلام لا يمكن تحقيقه بمجرد إنهاء صراع مسلح، وإنما يتطلب عملا دؤوبا ومعقدا لدعم التنمية وتهيئة الظروف لسلام دائم. وهذا يترجم الآن بالتعايش الخلاق للمجتمع البشري بانسجام مع بيئته الطبيعية والسياسية.

ولقد علمت لجنة بناء السلام أيضا كيف توفر بسرعة الدعم الاستراتيجي الشامل للبلدان التي تحتاج إلى بناء السلام، وأصبحت هيئة تتسم بالدينامية والابتكار والمرونة، قادرة على التكيّف مع المتطلبات المتنوعة التي تستجد في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وهنا نشيد بقيادة وتفاني رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة – الممثل الدائم السابق لهولندا، السفير فرانك مايور، والممثلان الدائمان للسويد وسويسرا، السفيران أندرس ليدن وبيتر ماورر؛ والسفير جون ماكني، الممثل الدائم لكندا؛ والسفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل؛ والسفير جان غرولس، الممثل الدائم لبلجيكا.

لقد رأينا على مدار العامين الماضيين كيف تبنّى مجلس الأمن بصورة متزايدة منظور بناء السلام. وترحب كوستاريكا بالممارسة المتمثلة في أن يشارك رؤساء التشكيلات في المناقشات التي تتعلق بالحالات الوطنية ذات الصلة. كذلك قام المجلس بتحويل مكاتب الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وسيراليون إلى مكاتب متكاملة لبناء السلام. وهكذا، فقد سعى المجلس إلى

التحرك على نحو أكثر شمولا واستراتيجية لمجمل منظومة الأمم المتحدة في تلك البلدان. وإننا على ثقة من أن النجاح الذي يحرز في تلك البلدان سيشكل حافزا قيّما لتحسين العمل في تعزيز علاقة المجلس مع لجنة بناء السلام، وبخاصة مع التشكيلات القطرية المخصصة.

إن عملية مراجعة ولاية اللجنة ستوفر فرصة قيمة لتقييم النتائج والتمعن في الدروس المستفادة وتعزيز عمل اللجنة وعلاقتها مع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

لن يكون بناء السلام منذ الآن وصاعدا آخر الأمور التي تؤخذ في الحسبان عند الإعداد للخروج من عمليات حفظ السلام أو إنهائها. بل هو، ويجب أن يظل، المحور الرئيسي لكل أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك منذ المراحل المبكرة لعمليات السلام. وقريبا، ستكون لجنة بناء السلام قد اكتسبت خبرة ثمينة يجب على المجلس أن يستفيد منها في صياغة وتجديد ولايات بعثات السلام التي يأذن بها. كما أن الأمانة العامة تتحمل المسؤولية عن أن توصي، منذ المراحل الأولى لعمليات السلام، بإدراج توصيات بشأن بناء السلام في تقاريرها.

وترحب كوستاريكا بحماسة بالغة بفكرة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في بناء السلام عن طريق إنشاء وتعزيز فريق من الخبراء المدنيين المؤهلين والقادرين على الانتشار السريع لدعم مهام من قبيل إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز المؤسسات ودعم النظم القضائية، في جملة أمور. وفي هذا المجال، نؤيد المساعي الهادفة إلى توسيع وتعميق جهاز الخبراء والمتطوعين المدنيين لبناء السلام ونتفق مع الرأي الداعي إلى الاهتمام الخاص بحشد قدرات أكبر من الدول النامية، ولا سيما النساء.

إن على الجهات الوطنية الفاعلة أن تكون، في آن معا، المحرك والموجه لعمليات بناء السلام في بلدانها. وعليه، فإن دور المجتمع الدولي لا بد أن يكون دور المساعد لا دور الفاعل الرئيسي. ويجب أن تهدف جميع جهود بناء السلام إلى بناء وتعزيز القدرات الوطنية لكفالة استدامة السلام إثر تقلص الوجود الدولي في البلدان التي مرت بصراعات مسلحة. وتعتبر كوستاريكا أن إشراك المجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص، في توليد وتطوير الأفكار وإحداث التغيير في المجتمع، أمر حيوي.

وأخيرا، نود أن نعرب مجددا عن دعمنا لمساعي اللجنة الرامية إلى بناء وتعزيز التحالفات والشراكات في ما بين المانحين والمؤسسات، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع الدولي بغية دعم عمليات بناء السلام. إن تلك الشراكات تساهم بالتأكيد في كفالة مشاركة المجتمع الدولي على نحو أكثر اتساقا واستراتيجية.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أننا ناقشنا بإسهاب التقرير السنوي للجنة بناء السلام (S/2009/444) في الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي، فإنني سأقتصر في بياني على بضع نقاط. ولكن قبل الشروع في ذلك، أود أن أتقدم بالشكر إلى السفير مونيوس على الإحاطة الإعلامية التي قدمها، وأن أشدد على أن التقدم المحرز خلال الأعوام الأربعة الماضية في عمل اللجنة تقدم إيجابي وواعد جدا. والشكر موصول أيضا لرؤساء التشكيلات القطرية المخصصة. ويتضح من التقرير أن هذه الآلية الجديدة نسبيا، ذات السجل المتنامي، تؤدي دورا أساسيا في مساعدة البلدان التي تبحث عن السلام الدائم.

ومع ذلك، فإن درجة التعقيد المتزايدة لعمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات، وتطور الأولويات في مجال بناء السلام، والحاجة إلى التكييف مع المتغيرات على الأرض، أمور تقتضي الاستعراض المستمر لهيكلية بناء السلام في إطار الأمم المتحدة بناء على الدروس المستخلصة.

ومع مراعاة ذلك، يسرنا أن نرى أن اللجنة قد انخرطت بالفعل في عملية مشاورات حول كيفية تحسين عملها وزيادة تأثيره واستقطاب الاهتمام الدولي المستدام. وقد سُررنا أيضا بالانتهاء من وضع الاختصاصات الجديدة لصندوق بناء السلام.

إننا نرى أن هذه العمليات الجارية سيتم زيادة تعزيزها في عام ٢٠١٠ خلال الاستعراض المتوخى للقرارات المؤسسة للجنة. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على خمس مسائل أساسية للمزيد من النظر فيها في إطار عملية الاستعراض.

أولا، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الملكية الوطنية لعمليات بناء السلام، ينبغي إعطاء الأولوية لموضوع بناء القدرات الوطنية. وينبغي أن يكون هدفنا هو نقل الخبرات بدلا من تكريس الاتكالية عليها.

ثانيا، ينبغي لنا أن نواصل التفكير في التخطيط الاستراتيجي للانتقال المتسق والفعال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وكذلك في تحديد مهام بناء السلام الجوهرية المبكرة، وخاصة خلال العامين الأولين. وكما ورد في المناقشة المواضيعية المعقودة خلال رئاستنا للمجلس في حزيران/يونيه الماضي (انظر S/PV.6152)، فإن حفظ السلام وبناء السلام يشكلان جزأين متكاملين من كل، ولا يمكننا أن نحقق النجاح إلا من خلال التعامل معهما على هذا النحو. وستتابع تركيا بفعالية كل الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه.

ثالثا، ينبغي أن يكون المنظور الجنساني عنصرا أساسيا في عمل اللجنة. فلا بد ضمن عمل اللجنة من مواصلة التشديد على دور المرأة الهام في منع نشوب النزاعات وحلها وعلى الحاجة إلى تمكينها في جهود بناء السلام.

رابعا، إن كفاءة أداء هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة تعتمد على قدرة توحيد الأداء. وعليه، تبرز مواءمة السياسات والإجراءات فيما بين مختلف أذرع الأمم المتحدة كعنصر حيوي في نجاح جهودنا. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز قدرة مكتب دعم بناء السلام بغية جعل استجابة الأمم المتحدة في بلدان ما بعد انتهاء الصراع متكاملة واستراتيجية على نحو أمثل.

أخيرا وليس آخرا، إننا نرى أن آلية التمويل لدعم جهود بناء السلام ينبغي أن تكون أكثر قابلية للتنبؤ ومستدامة ومتسمة بصفات الشفافية والمساءلة والمرونة. وهذا ما جعل تركيا تدعم دعما كاملا التزاماتها بصندوق بناء السلام وتقدم مساهماتها له بدون أي قيد. والواقع أن الصندوق يمكنه أن يحتل مكانة فريدة بالفعل في مجال ما بعد انتهاء الصراع، ونأمل أن تسمح الاختصاصات المنقحة للصندوق بتعزيز كفاءته وقدرته على الاستجابة.

إن الزخم الذي ولدته لجنة بناء السلام فيما يتعلق بالنهوض بجدول أعمال إعادة بناء السلام في إطار الأمم المتحدة ونجاحها في تعزيز التقارب في وجهات نظر الدول الأعضاء يسهمان في أهم قيمة مضافة للجنة. ونحن نرى أن استعراض الولاية المقبل في عام ٢٠١٠، وعلى أساس الدروس المستفادة، سوف يساعد على رسم مسار عمل اللجنة في المستقبل. وتركيا على استعداد للإسهام الفعال في هذه العملية من خلال مشاطرة الدول الأعضاء في اللجنة والأمانة العامة الخبرات التي اكتسبتها على مدى مشاركتها الواسعة إلى حد ما في جهود الإنعاش في مختلف البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع ودعمها لهذه الجهود.

في الختام، إنني أتفق تماما مع السفير تاكاسو والآخرين الذين دعوا إلى إقامة علاقات عمل أوثق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. فعقد الاجتماعات المنتظمة بين

رئيسي الهيئتين وتعزيز اطلاع كل واحد منهما على عمل الآخر سيساعد بالتأكيد على إيجاد التآزر في جهودنا وفعالية مساعينا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

تود النمسا بدورها أن تعرب عن شكرها لسعادة السفير هيرالدو مونيوس على توليه عرض التقرير السنوي الثالث (S/2009/444) عن عمل لجنة بناء السلام. ونعرب عن امتناننا على العمل الجدي والقيادة المميزة التي يضطلع بها السفير مونيوس في اللجنة. كما نشكر جميع الدول الأعضاء في اللجنة ورؤساء التشكيلات المخصصة لبلدان بعينها على عملهم وجهودهم الجماعية لإعداد هذا التقرير.

وتؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه الجلسة.

إن الاستفادة الفعالة من الفرصة السانحة في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع تمثل استثمارا أساسيا في السلام والاستقرار في الأجل الطويل. ومنظورات بناء السلام يجب أن تؤخذ في الاعتبار من اليوم الأول بعد توقف الصراع، ويجب أن تسير جهود بناء السلام جنبا إلى جنب مع الانتشار المحتمل لبعثات حفظ السلام.

وقد تجلت لنا أهمية الجمع الوثيق بين حفظ السلام وبناء السلام أيضا من خلال عضويتنا في تشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لسيراليون. وشعرنا أيضا بأن إنشاء مكتب متكامل لبناء السلام هناك يمثل نموذجا هاما ومثيرا للاهتمام، ولذا رحبنا بحقيقة أن مجلس الأمن قد كلف بالفعل بإنشاء مكاتب متكاملة أخرى لبناء السلام.

ونحن نرى أن من الواضح أن عمل لجنة بناء السلام يتضمن بعدا أمنيا بالغ الأهمية، لا سيما عندما تتعامل اللجنة مع مجالات مثل إصلاح القطاع الأمني أو مع آثار الاتجار بالمخدرات المزعزعة للاستقرار، والعديد من المجالات الأخرى التي تتعلق بمسائل تحقيق الاستقرار وبالمشاركة في البلد. ولتلك الأسباب مجتمعة، نعتقد أن بناء السلام يمثل مجالا يتطلب حوارا بناء وتطلعيا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وترحب النمسا بالدور البالغ الأهمية للجنة بناء السلام في الاستجابة لاحتياجات البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء التراع من خلال تطوير نهج متسق ومتكامل ويشدد على مبادئ الملكية الوطنية والتعاون الإقليمي. وتقدم لجنة بناء السلام دعما قيما في توطيد الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المستدامة في الأجل الطويل. وهي بالتالي في وضع أمثل يهيئها للتوصل إلى توافق آراء دولي منسق جيد على بناء السلام ولسد الفجوات القائمة بين المراحل الأولى من تحقيق الاستقرار وجهود الإنعاش والتخطيط الإنمائي في الأجل الطويل.

ونحن نرى أن من الضروري توجيه اهتمام خاص إلى جانبين: أولا، الانتقال، كما قلت سابقا، من حفظ السلام إلى بناء السلام؛ وثانيا، التفاعل بين بناء السلام والتعاون من أجل التنمية المستدامة في الأجل الطويل. ونجاح التفاوض بشأن كلا العنصرين سيكون في نهاية المطاف أساس النجاح لأي مشاركة دولية.

كما أننا نرى أن لجنة بناء السلام هي المحفل الهام للغاية لضمان النجاح، إلى جانب صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. وينبغي للجنة وفقا لولايتها أن تقدم المشورة بشأن التفاعل بين حفظ السلام وبناء السلام. وسييسر ذلك نظر المجتمع الدولي في الوقت المناسب في المنظورات الطويلة الأجل للمشاركة الدولية، بما في ذلك في المجال الاجتماعي - الاقتصادي.

إن سلامة أداء مؤسسات الدولة وسيادة القانون في سياق ما بعد انتهاء النزاع يشكلان شرطا مسبقاً للتنمية المستدامة والطويلة الأجل. ونحن على اقتناع بأن النجاح في بناء السلام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة. ونحن نرحب بجهود اللجنة لتعزيز صلاتها في إطار منظومة الأمم المتحدة، وكذلك بالأطراف الفاعلة الأخرى، الوطنية منها والإقليمية والدولية، وبالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إننا نولي أهمية كبيرة لمواصلة البناء على إنجازات اللجنة ونتطلع إلى المزيد من تطورها، وتطوير أساليب عملها في سياق استعراض عام ٢٠١٠. وينبغي للاستعراض أن يجري بشكل شمولي وبمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان الملكية الأوسع نطاقا للعملية. وفضلا عن ذلك، ينبغي للاستعراض أن يسعى إلى تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وتعزيز التنسيق الوثيق مع مكتب دعم بناء السلام بشأن جميع جهود بناء السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على دعوتي إلى المشاركة في هذه المناقشة بصفتي رئيسة تشكيلة لجنة بناء السلام المعنية بغينيا - بيساو.

يقدم تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثالثة (S/2009/444) تقييما تفصيليا للأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة خلال الفترة قيد النظر. ومن المشجع أن نلاحظ أن كثيرا من التقدم قد أحرز منذ إنشاء اللجنة. وهذا ينطبق أيضا على صندوق بناء السلام الذي ساعد على توفير التمويل التحفيزي للبلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد برئيس اللجنة التنظيمية، السفير هيرالدو مونيوس، على جهوده المتفانية لتعزيز دور اللجنة وتوضيح رؤيتها. ونحن ممتنون أيضا لرؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لبلدان معنية ولرئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

ونرحب أيّما ترحيب بالتطورات التي أبرزها التقرير السنوي. وفي حالة غينيا - بيساو، تمكّنّا من معالجة الأولويات التي حددها الإطار الاستراتيجي لبناء السلام الذي اعتُمد في العام الماضي، بالرغم من حوادث الاغتيال المأساوية التي جرت في آذار/مارس وحزيران/يونيه والعديد من التحديات التي تنتظرنا. ونشارك الآن في عملية استعراض الإطار، التي ستتمخض عنها استنتاجات وتوصيات بشأن سبل المضي قدما في السنة المقبلة.

ومنذ أن عينت رئيسا للاجتماع القطري المخصص لغينيا - بيساو، قمت بزيارة غينيا - بيساو خمس مرات في مناسبات وظروف مختلفة. وفي جميع زياراتي، تمكّنت من مشاهدة الأهمية المعلقة على اللجنة والتزام السلطات الغينية بعملية بناء السلام. ويمثل إجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح وتشكيل حكومة جديدة فرصة ذهبية للسلام والاستقرار، اللذين ينبغي أن نركز أنشطتنا عليهما. غينيا - بيساو بلد غني يتمتع بموارد طبيعية وفيرة، ويحتاج إلى دعمنا المتواصل لتحقيق إمكاناته.

وتأتي هذه المناقشة بشأن لجنة بناء السلام في وقت ننظر في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304) ونبدأ فيه مناقشة عملية الاستعراض لعام ٢٠١٠. لقد قدم عدد من التوصيات. ويتوقف الأمر علينا الآن لنرى كيف يمكن أن تسهم التوصيات في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات التي تواجه بناء السلام بصورة متسقة وسريعة ومعقولة الكلفة. واستنادا إلى تجربتنا في تشكيلة غينيا - بيساو، نقدر أهمية تعزيز التنسيق فيما بين

مختلف الجهات الفاعلة على أرض الواقع، والقيادة القوية للأفرقة وأدوات التمويل السريع والمرن. وتلك مبادئ توجيهية صالحة للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان الخارجة من الصراع.

التمويل مسألة أساسية. وكلنا يعرف مدى صعوبة ضمان مستويات كافية من المساعدة المالية في ظل انعدام اليقين الذي عادة ما يرتبط بسيناريوهات مرحلة ما بعد الصراع. ولذلك نشيد بعمل صندوق بناء السلام، الذي تمكّن من تقديم مساعدة حفازة في المجالات ذات الأولوية. وستتيح اختصاصاته الجديدة صرف المساعدات بصورة أكثر مرونة وسرعة، وبالتآزر الوثيق مع لجنة بناء السلام. وفي حالة غينيا - بيساو، ركزت مخصصات التمويل المبدئية المقدمة من صندوق بناء السلام على أربعة مجالات ذات أولوية حددتها الحكومة. وآمل أن نعلن قريبا شريحة ثانية حالما ننتهي من استعراض الإطار الاستراتيجي. وندرك أنه ليس متوقعا من صندوق بناء السلام معالجة جميع مسائل بناء السلام. ومع ذلك، نتوقع من دورها الحفاز في توفير الأموال الأساسية لتمويل أنشطة بناء السلام ذات الأولوية أن يمهد الطريق لجذب موارد تكميلية تتيح زيادة هذه الأنشطة.

وينبغي لأي استراتيجية ناجحة لبناء السلام أن تعتمد على التنسيق، وتجمع كل الجهات الفاعلة، بما فيها مؤسسات التمويل الدولية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة على أرض الواقع، وذلك لزيادة التآزر إلى الحد الأقصى. ومن المنطلق نفسه، لا مفر من التعاون مع المنظمات الإقليمية، نظرا للطابع عبر الوطني للعديد من التحديات التي يواجهها بناء السلام. ولقد أبرزت المشاورات مع الاتحاد الأفريقي أثناء بعثة صندوق بناء السلام الأخيرة إلى أديس أبابا أهمية التفاعلات الوثيقة والأكثر تواترا مع مؤسسة تضطلع بدور هام في بناء السلام في أفريقيا. ووجدت أيضا أن الزيارة التي قمت بها إلى مقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر كانت مفيدة للغاية في تعزيز التنسيق بين عملنا وعمل الجماعة الاقتصادية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك فيما يتعلق ببناء السلام في غينيا - بيساو.

وأخيرا، غني عن البيان أن وجودا قويا للأمم المتحدة على الأرض شرط لا غنى عنه لتقريب الفجوة بين نيويورك والقطر المعني، وتعزيز التنسيق ومساعدة الحكومة. وفي غينيا - بيساو، نرحب بقرار رفع مستوى مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في غينيا - بيساو إلى مكتب متكامل ونأمل أن تنظر فيه اللجنة الخامسة بإيجابية كي يبدأ عملياته بكامل طاقته في أقرب وقت ممكن.

ويحدونا الأمل في أن تعود خبرة لجنة بناء السلام في مختلف التشكيلات بالفائدة على بداية عملية استعراض مفتوحة وشفافة وشاملة في عام ٢٠١٠. ولجنة بناء السلام لم تحقق بعد إمكاناتها الكاملة، على النحو الذي حددته قرارات إنشائها. لقد حان الوقت لاستخلاص الدروس المستفادة والسماح للجنة بناء السلام بزيادة وتوطيد مركزها في صميم هيكل بناء السلام، وإحداث فرق في حياة الملايين من البشر في المجتمعات التي مزقتها الحروب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

في هذا العام، اتخذت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة خطوات هامة لتعزيز الدعم الدولي للبلدان الخارجة من الصراع. وأجرينا مناقشات في هذه القاعة وفي الجمعية

العامة بشأن هذه المسألة. ويجري تقديم مبادرات لتعزيز اتساق وفعالية مشاركتنا.

إن إنهاء العنف هو مجرد الخطوة الأولى في بناء السلام. وما زالت مؤسسات الدولة الضعيفة، والنظم الاقتصادية المحطمة وانعدام الثقة والاطمئنان بين الخصوم القدامى تمثل خطرا على الاستقرار بعد وقت طويل من التوقيع على اتفاقات السلام. والتحدي هو ضمان الأمن الأساسي بينما تبدأ العملية الطويلة لبناء السلام المستدام. وهذا يتطلب استجابات شاملة ومنسقة من المجتمع الدولي دعما للجهود الوطنية.

إن لجنة بناء السلام مكلفة بتعزيز التنسيق وحشد الموارد وتقديم المشورة استنادا إلى استراتيجيات متكاملة لبناء السلام. لقد أُنشئت اللجنة بصفتها منتدى لتنسيق السياسة على المستوى الاستراتيجي فيما بين الجهات الدولية الفاعلة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية. ويمكن أن تضطلع اللجنة بدور مركزي في معالجة الفجوات الحرجة في جهود بناء السلام وتسهم في زيادة الاتساق بين الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية والإنسانية. وتظهر الخبرة أن لجنة بناء السلام يمكن أن تكون أيضا إطارا هاما للمساءلة المتبادلة، التي بموجبها يمكن مساءلة الحكومات المضيفة والمجتمع الدولي عن الالتزامات المتفق عليها. وتوفر عضوية اللجنة الفريدة المشروعية الدولية للاضطلاع بفعالية بهذه الأدوار.

إن استعراض عام ٢٠١٠ يتيح فرصة هامة لتنشيط الرؤية التي كانت وراء إنشاء لجنة بناء السلام، وضخ اهتمام سياسي جديد وتوليد فهم مشترك للمضي قدما. وفي عملية الاستعراض، ينبغي أن نبني على خبراتنا في لجنة بناء السلام في السنوات الأولى لعملها. وندرك أن دعم البلدان في مرحلة ما بعد الصراع ينبغي أن يبني على الملكية الوطنية وأن يكون في سياق محدد. ولذلك يتعين على لجنة بناء السلام أن تكون مرنة في مشاركتها، وأن تركز على مجموعة محدودة من الأولويات وأن تبني على الاستراتيجيات والقدرات القائمة على مستوى القطر. ونعرف أيضا أن الالتزام الرفيع المستوى والملكية من جانب الدول الأعضاء في لجنة بناء السلام مسألة مركزية. ويجب علينا أن نضمن تطابق أقوالنا وسياساتنا مع أفعالنا في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام وفي المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإقامة علاقة أكثر تنظيما، بما في ذلك زيادة التفاعل، بين اللجنة ومجلس الأمن. ومن شأن هذا أن يعزز إدراج منظورات بناء السلام في وقت مبكر في مناقشات مجلس الأمن وقراراته. ونحن بحاجة إلى ضمان استخدام أفضل للتآزر بين بناء السلام وحفظ السلام، من الولاية والتخطيط إلى نشر عمليات دعم السلام وتنفيذها.

ينبغي القيام بعمليات استعراض هيكل بناء السلام وفعالية عمليات حفظ السلام بشكل متلازم. إن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة (S/2009/304) والورقة غير الرسمية ”جدول أعمال جديد للشراكة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“ تبرز هذه الصلات. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ مفهوم البعثة المتكاملة من أجل المزيد من الدعم الاستراتيجي والمتسق الذي تقدمه الأمم المتحدة لبناء السلام. وتحتاج قيادة الأمم المتحدة داخل البلد إلى التمكين لتحفيز الدعم الدولي للاستراتيجيات المبكرة وذات الأولوية. ولا بد من تعزيز القدرة العملية في القطاعات الأساسية لبناء السلام، بما في ذلك من خلال تحسين نشر القدرات المدنية في الوقت المناسب. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في المشاركة بفعالية في المضي قدما بهذه التوصيات.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، لا بد

من اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ هذا الاتفاق. وتقوم الحاجة إلى موارد أكثر للارتقاء بالمساواة الجنسانية ضمن جهود الانتعاش والاندماج والتعمير في الفترة الانتقالية. وإن الجهود المبذولة في البلدان الخارجة من الصراع يمكن أن توفر فرصا لمعالجة حالات اللامساواة الجنسانية في الماضي وأن تشكل سوابق يحتذى بها في المستقبل. إن المساواة الجنسانية تجلب معها درجة جديدة من الاشتمالية الديمقراطية، بالإضافة إلى تحقيق انتعاش اجتماعي أسرع ونمو اقتصادي دائم أكبر. وهذه الفرص يجب على المجتمع الدولي أن يحسّنها.

إن تقديم الدعم للبلدان الخارجة من الصراع واجب أخلاقي ومسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي. ولا يسعنا أن نفشل في مواجهة هذا التحدي. وإن الأمم المتحدة، بشرعيتها العالمية وطائفة الأدوات المتنوعة الموضوعة تحت تصرفها، تضطلع بدور محوري. ونتطلع إلى إبداء الأمين العام قيادة قوية في تقوية تماسك وفعالية هياكل السلام والأمن في الأمم المتحدة. وإن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعمه الدائب للجهود المبذولة لمساعدة البلدان في بناء السلام المستدام مساعدة أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي ممثل كندا الكلمة.

السيد مكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أثني على رئيس لجنة بناء السلام، السفير الشيلي مونيوس، على قيادته القوية والفعالة وعلى العرض الذي قدمه اليوم.

تجمعت لدينا الآن ثلاث سنوات من الخبرة مع لجنة بناء السلام منذ تأسيسها عملا بوثيقة اجتماع القمة العالمي في عام ٢٠٠٥. وسجل عملها حتى الآن يدفع بنا إلى استخلاص عدة استنتاجات.

أولا، تسد لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام ثغرات واسعة في استجابة الأمم المتحدة للأزمات والصراعات. فهي تساعد على وضع الأولويات وتسلسل المهام وتعريف المجالات المهملة في البرمجة والتمويل، وتيسر الأخذ بنموذج موحد للوجود الدولي في البلدان في فترة ما بعد الصراع.

ثانيا، حققت لجنة بناء السلام تقدما مؤسسيا. فقد قدمت اللجنة دعما مفيدا للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، وأدخلت إصلاحات على أساليب عملها، وطورت نهجا استراتيجيا عمليا.

ثالثا، نرى أن الوقت قد حان للارتقاء بمطامحنا. فجدول أعمال اللجنة يمكن وينبغي توسيعه، وتأثيرها يجب أن يكون أعظم في المراحل المبكرة من الانتعاش فيما بعد الصراع التي تتسم بالتقلبات الشديدة. وهذه الفترة بالضبط هي التي يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يضطلع بأكبر دور حاسم في توطيد السلام من خلال تركيز اهتمامه وموارده.

لقد ظهرت أثناء السنة الماضية علامات واعدة في شتى المجالات. وترحب كندا على وجه التحديد بنمو التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وبصفتي رئيس تشكيلة سيراليون، كان لي شرف موافاة مجلس الأمن بإحاطات إعلامية دورية حول التقدم المحرز في بناء السلام في ذلك البلد. وقد ذكرت في آخر إحاطة إعلامية وافيت المجلس بها أن مشاركة لجنة بناء السلام في سيراليون قد تطورت. فقد أعلنَت تشكيلة سيراليون، في حزيران/يونيه، تأييدها لاستراتيجية الحكومة الوطنية المعنونة ”جدول أعمال التغيير“، وتبنت أيضا نهج بناء السلام المشترك الجديد الذي طوره مكتب الأمم المتحدة لعمليات بناء السلام المتكاملة في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري. وذلك النهج النموذجي يحدد أولويات المسائل التي أعلنت سيراليون أنها

تنطوي على تحديات كبيرة لتوطيد السلام والنمو الاقتصادي، مثل الحكم الصالح والاتجار بالمخدرات والبطالة في صفوف الشباب. وفي الوقت ذاته، نادت التشكيلة القطرية أيضا بتقديم الدعم لسيراليون في المسائل الحاسمة التي استأثرت بالاهتمام بعد حدوث القلاقل السياسية في آذار/مارس، وفي مقدمها ترسيخ الحوار الديمقراطي وتحسين قدرات الشرطة. وما ذلك سوى مثال واحد على الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن يعملا معا في سبيل تنفيذ بناء سلام أفضل تنسيقا وأكثر تكاملا في الميدان.

والنتيجة الإيجابية الأخرى كانت وضع الأمين العام تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304). وهذه العملية تبرهن على قيمة التعاون المؤسسي بشأن مسائل السياسة العامة المهمة.

تتمتع لجنة بناء السلام بعضوية متنوعة وولاية فريدة للعمل بمثابة حلقة وصل بين الأمن والتنمية، مثلما تتمتع بروابط متزايدة مع المؤسسات الدولية الأخرى. ويمكنها أن توفر محفلا مفيدا كمصدر للمساهمة في مداولات مجلس الأمن. وينبغي لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن ينظرا في تعريف هذا الدور الاستشاري وتأديته بصورة أفضل.

أخيرا، خطت لجنة بناء السلام نفسها خطوات واسعة. فجميع التشكيلات القطرية المحددة خطت خطوات هامة لمواءمة جهودها مع الأولويات الوطنية والتكيف مع الظروف المتغيرة في الميدان والتقليل من الأعباء الإدارية. وأدوات المشاركة يجري تعديلها وتحسينها. وما فتئت لجنة بناء السلام تتطور وتظهر كهيأة استراتيجية أكثر مرونة وأحسن استعدادا للوفاء بولايتها السياسية وتعريف الفرص الكفيلة بإضفاء قيمة مضافة على الجهود الجارية.

ومناقشة اليوم تجري في وقت تستعد فيه الدول الأعضاء للشروع في استعراض بنيان الأمم المتحدة لبناء السلام المقرر إجراؤه عام ٢٠١٠. ومن رأينا أن الاستعراض ينبغي أن يبدأ بجرد الإيجابيات والسلبيات والتشاور الواسع النطاق مع الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع ومع شركاء بناء السلام ذوي الصلة. وفي الوقت ذاته، سيكون مهما الإبقاء في نهاية العملية على المرونة والقدرة على التكيف اللتين تتمتع بهما لجنة بناء السلام حاليا.

وكندا، إذ تضع ذلك في اعتبارها، تود أن تطرح ثلاث مسائل للمناقشة أثناء الاستعراض.

(تكلم بالفرنسية)

أولا، ينبغي أن تكون لجنة بناء السلام جاهزة لتنويع كثافة وطبيعة مشاركتها رهنا بالظروف السائدة في بلد معين وبالمرحلة التي بلغها الانتعاش فيما بعد الصراع. وللقيام بذلك قد يكون مطلوبا إدخال تعديلات على أساليب عملها وأدوات مشاركتها. وسيكون مطلوبا أيضا تعاون وثيق داخل الأمم المتحدة نفسها بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تدرس إمكانية اعتماد جدول أعمال متعدد المستويات لتلبية الحاجة إلى نهوج مختلفة الأنواع. والواقع أن البلدان الخارجة من الصراع لن تتطلب جميعها أو لن تريد مستوى المشاركة الذي يشمل استحداث تشكيلة قطرية محددة كاملة. وفي حالة كهذه ربما يقتصر دور اللجنة على رصد التقدم في بناء السلام أو تقديم دعم موجه بصورة أدق إلى أهداف محددة.

ثالثا، وكما يبين التقرير الحديث للأمين العام (S/2009/444)، يجب على اللجنة أن تولي اهتماما أعظم للمسائل المواضيعية والدروس المستفادة. ويجب عليها أن تركز أكثر على مواضيع السياسة العامة المحيرة والتحديات الاستراتيجية والمصاعب التشغيلية التي تكتنف الآن بناء السلام. وذلك يشمل مسألة مركزية هي معرفة كيفية إدارة

الانتقال من حفظ السلام والأعمال الإنسانية إلى الانتعاش المبكر والتنمية. وبالمثل ينبغي لمكتب دعم بناء السلام أن يتحول إلى مركز تنسيق للخبرة في بناء السلام، خاصة بالاستفادة على نحو منتظم أكثر من المعارف والخبرات المتجمعة لدى العناصر المعنية بحفظ السلام من خارج الأمم المتحدة.

لقد كان تأسيس بنيان الأمم المتحدة لبناء السلام جزءا من اعتراف أوسع بين صفوف المجتمع الدولي بالحاجة إلى تحسين الدعم المقدم للدول التي تمر بمرحلة التعافي من الصراع. وقد حققت لجنة بناء السلام تقدما في هذا الصدد، وتتوفر لديها إمكانيات كبيرة. ولقد آن أوان ترجمة تلك الإمكانيات إلى حقيقة واقعة ومواجهة التحديات المتبقية. وبالتالي فإن استعراض عام ٢٠١٠ سيوفر فرصة سانحة لتحقيق مطامح الرؤية الأصلية كافة التي تم التعبير عنها قبل أربع سنوات.

ختاما، إذا أردنا أن نساعد شعوب الدول الخارجة من الصراع والساعية إلى بناء مستقبل أكثر سلما وازدهارا، فإن هذا، في رأينا، هو أقل ما يجب علينا أن نفعله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غياردو هرنانديز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نعرب عن امتناننا لوفد النمسا على عقد هذه الجلسة للنظر في التقرير السنوي للجنة بناء السلام (S/2009/444).

إن السلفادور ملتزمة بقضية بناء السلام منذ إنشاء اللجنة، لأننا نعتقد أن إسهام بلدان مثل بلدنا تغلبت على الصراعات المسلحة هام لتحديد أسباب العنف ومشاطرة الخبرات وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام الشاملة بالاتفاق مع السلطات الوطنية في إطار اللجنة.

وبياننا اليوم يستكمل الموقف الذي أعلنه وفدي بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ونؤكد من جديد امتناننا للقيادة التي أظهرها السفير هيرالدو مونيوس على رأس اللجنة، ونرحب كذلك بالدعم الآتي من رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة.

إن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (A/2009/304) هو برأينا إسهام في غاية الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، إذ يلقي بالمسؤولية عن بناء السلام على عاتق السلطات الوطنية، إلى جانب المجتمع الدولي الذي يضطلع أيضا بدور حاسم في تنفيذ الهدف الاستراتيجي المشترك. وبالمثل، فإن التقرير الثالث للجنة بناء السلام وهو موضوع جلستنا اليوم، ينهج نهجا جديدا بفضل الخبرة التي اكتسبتها لجنة بناء السلام والبلدان المدرجة في جدول أعمالها، تجاه مسائل هامة من قبيل العلاقات في ما بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وزيادة الوعي العام، والمكانة التي ينبغي للمنظمة أن تتبوأها، بما في ذلك التنسيق مع صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ومع مؤسسات مالية دولية ومنظمات إقليمية ومصارف دون إقليمية.

وفي هذا السياق، فإن زيارتنا الأخيرة إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا مع رئيس اللجنة وأعضاء آخرين من اللجنة سنحت لنا فرصة النظر في مدى أهمية تعزيز الاتصالات والحوار والتنسيق بين اللجنة والمنظمات الإقليمية، لأنها هي الأطراف الرئيسية وتعرف الواقع والثقافة على الأرض بغية تفعيل التزام اللجنة بمنع اندلاع العنف من جديد في تلك البلدان.

وأود أن أذكر أيضا أن تقرير اللجنة يشير إلى أن الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة تناول بعض المسائل الهامة. وأتاح أعضاء الفريق الفرصة لنا، إلى جانب بلدان

أخرى، لدراسة مسائل ذات أهمية للبلدان قيد النظر، من قبيل دور الأمم المتحدة في إرساء سيادة القانون والنهج الإقليمية تجاه نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثلما عليه الحال في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا. وركز الفريق العامل كذلك على بناء القدرة الوطنية بعد الصراع، بما في ذلك التنسيق بين اللجنة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والتكامل المستدام والحاجة إلى إنشاء منتديات دائمة للحوار في ما بين مختلف القطاعات بغية تعزيز المصالحة الوطنية.

وكان لبلدي شرف ترؤس هذا الفريق منذ إنشائه، ونعتقد اعتقادا راسخا أن العمل المنجز يشكل قيمة مضافة إلى عمل اللجنة. ولقد أصبح ساحة مفتوحة حيث تتمكن الدول الأعضاء من أن تلتقي فيها مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لتبادل الآراء، الأمر الذي يسهم ليس في مجرد تعزيز وجود اللجنة في مختلف البلدان بعد الصراع، وإنما أيضا في تعزيز الإعلان عن أنشطة اللجنة. وعشية استعراض لجنة بناء السلام عام ٢٠١٠، يود وفدي الاقتراح بأنه ينبغي لأعضاء مجلس الأمن النظر في وجوب أن يستمر وجود الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة وأن يصبح مؤسسة.

والتجربة المستخلصة كعضو في اللجنة تفضي بنا إلى ذكر مدى أهمية وجود اتساق أكبر في ما بين مختلف الهيئات الفرعية بالنسبة إلى ولاية كل منها، بغية أن يظهر التخطيط الاستراتيجي بين مختلف الكيانات المسؤولة عن بناء السلام بعد الصراع وعن بناء السلام، رؤيا مشتركة وآليات متكاملة.

ويقودنا هذا إلى الاقتراح باستعمال العتاد والسلع المستخدمة في بعثات حفظ السلام في الميدان على نحو أكثر عقلانية، الأمر الذي يمكن أن يفيد إفادة كبيرة الأفرقة القطرية لدى انتقالها إلى مرحلة بناء السلام. وبعبارة أخرى، إن القدرات المخصصة لبعثات حفظ السلام يمكن إبقاؤها في مكانها داخل البلدان التي تعمل فيها - إذا لزم الأمر وبطريقة مناسبة - مثل تسريع الانتقال إلى مرحلة بناء السلام. ونعتقد أن التكاليف المالية ستنخفض في كلتا المرحلتين، وأنه سيكون هناك تعاون بين الأفرقة. وعلينا ألا ننسى أن من شأن ذلك أن يمكّن من تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية على الاستجابة، إلى جانب اللجنة، عندما تتحدد الأولويات الوطنية في مراحل إعادة الاعمار، وإعادة التأهيل، وبناء قدرة المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك.

وهذه الأفكار تأتينا من النظر في مدى أهمية تحسين وتعزيز الأعمال التوجيهية والتنسيق والتماسك اللذين يجب أن يقوما بين مختلف الأجهزة والهيئات الفرعية لتحقيق أهداف لجنة بناء السلام في الميدان تحقيقا كاملا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام السلفادور الراسخ بمواصلة تأدية دور ناشط في مساعي الأمم المتحدة للإسهام في صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن عملية استعراض لجنة بناء السلام عام ٢٠١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، في البداية أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة السنوية. لقد أصبحت المناقشة أكثر أهمية نظرا لاستعراض الخمس سنوات للجنة بناء السلام عام ٢٠١٠. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب برئيس اللجنة، السفير مونيوس، والأمين العام المساعد الجديد السيدة تشنغ - هوبكتر، وهما شخصان نقدر جدا رؤياهما وجهودهما الدؤوبة. وتؤيد بلجيكا تأييدا كاملا البيان الذي

أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي يوجز إسهام الاتحاد الأوروبي في استعراض الأمم المتحدة للسنوات الخمس لهيكلية اللجنة.

وبصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى، تتسنى لي الفرصة غالبا لتذكير المستمعين إليَّ بأن اللجنة يجب أن تقدم تقريرها إلى هيئتين، الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأنا موجود أمام إحداهما الآن. علاوة على ذلك، أن طابع اللجنة المواضيعي يجعلها محاورا طبيعيا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في الأسبوع الماضي، وخلال المناقشة في الجمعية العامة بشأن التقارير التي نناقشها هنا اليوم، أتيحت لي الفرصة لطرح المبادئ التي ستوجه جهود بلجيكا في سياق عملية الاستعراض للسنوات الخمس: أولا، البناء على الرؤية التي كانت الأساس الذي ارتكز عليه إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥؛ ثانيا، الطبيعية الناشئة والديناميكية لجهود لجنة بناء السلام؛ وثالثا، ضرورة النظر في أنشطة لجنة بناء السلام في سياق الصورة العامة، والأخذ في الحسبان بصورة خاصة التطورات التي حدثت خلال السنوات السابقة في مجال آخر من مجالات إصلاح الأمم المتحدة.

واليوم، أود أن أتطرق إلى هذه الأفكار على نحو أوسع إلى حد ما، بالتركيز على العلاقة بين اللجنة ومجلس الأمن. في السنوات السابقة أظهر المجلس زيادة في الاهتمام ببناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وهذا تطور طيب. فهناك توافق أراء واسع، داخل مجلس الأمن وخارجه، بشأن مقصد لجنة بناء السلام، أي مهمة ملء الفراغ المؤسسي الذي ينشأ خلال المرحلة الانتقالية بعد انتهاء الصراع، وذلك بإيلاء اهتمام للأمن والتنمية والحكم الصالح وسيادة القانون. وفي ذلك الاتجاه، أشارت البيانات الرئاسية المتعاقبة للمجلس إلى الدور الذي ينبغي أن تقوم به لجنة بناء السلام في سياقات مختلفة، من قبيل التطرق إلى المشاكل المتعلقة بنوع الجنس والأطفال في الصراعات المسلحة والوساطة في الصراعات وحسمها ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ونراعي بالكامل جميع هذه المجالات في التشكيل المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى.

غير أن العلاقات بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ينبغي أن تكون أكثر وضوحا وأكثر تكثيفا، على الرغم من المشاركة المتكررة بالفعل لرؤساء التشكيلات القُطرية المخصصة في مناقشات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، جاء في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع ما يلي:

”ويتعيّن على مجلس الأمن النظر بشكل استباقي أكبر في كيفية إسهام مشورة اللجنة في عمله أثناء المرحلة المبكرة من نظر المجلس في الحالات التي تعقب النزاعات، وعلى سبيل المثال، بواسطة توفير منظور متكامل لبناء السلام واقتراحات محددة لتعامل المجلس مع البلد المعروض في جدول أعماله. (انظر S/2009/304، الفقرة ٨٢)

في أعقاب هذا التقرير، طلب المجلس من اللجنة أن تخصص مجالا أوسع في جدول أعمالها لدورها الاستشاري هذا. ونعتقد أن من المهم، في سياق استعراض السنوات الخمس، النظر على نحو أكثر تفصيلا في طرائق العلاقة بين المجلس واللجنة. وأود أن أتطرق إلى الصلات بين لجنة بناء السلام والمجلس في سائر مراحل استجابات الأمم المتحدة والاستجابات الدولية لمراحل ما بعد انتهاء الصراع: البداية والمتابعة والانسحاب التدريجي للوجود الدولي.

في المقام الأول، أود أن أركز على البداية. كما شدد الأمين العام في تقريره، فإنه ما أن ينتهي الصراع الرئيسي، يجب أن تبدأ العديد من أنشطة بناء السلام الهامة. ولجنة بناء

السلام بوسعها العمل كنقطة اتصال لسائر ذوي المصالح المعنيين بالاستجابة الدولية. وبناء على طلب مجلس الأمن، بوسع اللجنة أن تقدم توصيات إلى سائر ذوي المصالح وأن تقرر الاحتياجات الفورية التي يقتضيها أي وجود للأمم المتحدة. وينبغي لبعثات الأمم المتحدة في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام أن تكون مجهزة بتفويضات وأدوات كافية لمساعدتها بفعالية في جهود لجنة بناء السلام في الميدان. ومن الجدير بالذكر أن الجهود التي بُذلت في الآونة الأخيرة للانتقال إلى بعثات مدمجة وولايات تتضمن دعم لجنة بناء السلام، كما هو الحال في سيراليون وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، كلها جهود ترمي إلى الاستجابة بالتحديد لهذه الحاجة.

أما في فترة المتابعة التي تلي المرحلة الاستهلالية، فينبغي أن يشمل دور لجنة بناء السلام رصد التقدم والتنسيق والمشورة. وهنا يذكر تقرير الأمين العام أن إنشاء أطر عمل وطنية لبناء السلام وإعادة الإعمار ينبغي أن يضع الأساس اللازم لآلية متابعة يبني عليها الشركاء الدوليين والوطنيون. وفي هذا السياق، تقوم لجنة بناء السلام بدور في تعزيز مبدأ المعاملة بالمثل في الالتزامات وتنسيق الرصد وتقييم التقدم المحرز. فلعل هذه العملية تصبح موجهة أكثر نحو الشركاء في اللجنة، وبصورة محددة الشركاء في مجلس الأمن. وعلينا إقامة التوازن الصحيح بين المعايير المفرطة في التفاصيل والأهداف المفرطة في العمومية. وما من شك في أنه سيكون من الأجدر بالمجلس ذاته أن يسعى إلى تحديد ما يلزم من احتياجات في هذا المجال، كما اقترح للتو وفد اليابان.

أما في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، فيمكن للجنة أن تعزز من شرعية وتماسك الأنشطة التي تقوم بها مختلف الوحدات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من ذوي المصالح المعنيين. ومهمة تنسيق جهود المجتمع الدولي هذه تنطوي على صعوبة، ولكن لا غنى عنها لزيادة التنبؤ بالدعم الدولي وجعله أكثر مرونة.

أما فيما يتعلق بالدور الاستشاري للجنة، فبوسعها الاشتراك بدرجة أكبر مع مجلس الأمن في إعداد وثائق المجلس المتعلقة بالبلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وعلى نفس المنوال، يمكن للجنة أن تشترك في النظر في المسائل الشاملة المتصلة بعملها، من قبيل المسائل المتعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة أو العنف الجنسي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب زيادة التعاون الهام بين أفرقة العمل ذات الصلة التابعة للمجلس ولجنة بناء السلام.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى الانسحاب التدريجي لوجود الأمم المتحدة. فالمرحلة الأخيرة التي ينبغي أن تساعد فيها لجنة بناء السلام في التخطيط والتنفيذ هي مرحلة انسحاب وجود الأمم المتحدة. وعلينا أن نبقي في الأذهان أن أي انسحاب سابق لأوانه أو غير مدروس بعناية، يمكن أن يدمر بسرعة كبيرة أسس التنمية التي استغرق بناؤها سنوات طويلة. لذلك، فإن أفضل استراتيجية للخروج من أي بلد خارج من صراع تتمثل في تعزيز القدرات الوطنية لذلك البلد، بينما يتم تدريجيا سحب المساعدة الدولية. ولجنة بناء السلام نصير كبير لتطوير القدرات الوطنية.

وختاما، مما لا شك فيه أنه سيكون من المجدي للجنة بناء السلام والأمانة العامة ومجلس الأمن الدخول في حوار بشأن الاستراتيجيات والأدوات اللازمة لمنع نشوب الصراعات، إذ أننا شهدنا لردح طويل من الزمن أن منع نشوب الصراعات المنطوية على العنف أفضل كثيرا من معالجتها بعد نشوبها، وكذلك أقل تكلفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد هارديب سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نقدر حُسن التوقيت لمناقشة اليوم بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (S/2009/304). أود أن ابدأ بالتسجيل رسميا في المحضر تقديرنا للعمل الجيد الذي يقوم به السفير خيرالدو مونيوس، رئيس اللجنة والذي يضفي على هذه المهمة ثروة من الخبرة، ونعرب عن تقديرنا للرؤساء الجدد للتشكيلات القُطرية المعنية ببلد بعينه ورئيس الفريق العامل بشأن الدروس المستفادة. وأود أيضا أن أهنئ السيدة جودي شنغ – هوبكنز على تعيينها رئيسة لمكتب دعم بناء السلام. وسيظل وفدي منخرطا بصورة بنّاءة في العملية، ويؤكد لهم تعاونه ودعمه الكاملين.

إن تقرير الأمين عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304)، يقر عن حق، بضرورة الملكية الوطنية وترسيخ جهود بناء السلام على الصعيد القطري. وتتسم بذات القدر من الأهمية حقيقة أن لجنة بناء السلام تسعى للتعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك المنظمات الدولية الأخرى، وهي تحاول توسيع شبكة أصحاب المصلحة وإشراكهم في علمية بناء السلام.

ظلّت الهند، بوصفها مساهما في صندوق بناء السلام وعضوا في لجنة بناء السلام، تشارك دائما بفعالية في مهمة بناء السلام الحيوية. وسنواصل ارتباطنا الفعال مع اللجنة والصندوق بغية تمكينهما من أداء جميع المهام الموكلة إليهما من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن. لقد كان رأي الهند دائما أن إنشاء لجنة بناء السلام قد سد فجوة مؤسسية كبرى وأن بإمكان اللجنة، بل من واجبها، أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية في البلدان الخارجة من النزاع في الحالات التي توافق فيها على العمل بناء على طلب تقدمه لها إحدى الدول الأعضاء للحصول على المشورة أو المساعدة.

لقد كان ذلك الاقتناع وراء انخراط الهند بشكل استباقي في عملية تنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام وتقديمها للجمعية العامة مشروع القرار A/64/L.72 في ذلك الصدد في أيار/مايو. إننا سعداء إذ نقرأ في تقرير الأمين العام السنوي عن الصندوق أن اختصاصات الصندوق المنقحة قد مكنته من ”أن يعمل بمثابة أداة لبناء السلام تتسم بالصرف السريع، والمرونة، والاستجابة، والمخاطرة“ (S/2009/419، الفقرة ٥٥). من المهم، في جميع الجهود التي نبذلها، أن تُدار العلاقة بين لجنة بناء السلام والمانحين كافة على نحو خلاّق بحيث يتسنى الاستفادة من التآزر بين جميع استراتيجيات بناء السلام القائمة.

إن الهند، في تجربتها الوطنية الفريدة في بناء الدولة، بنت لنفسها قدرات متنوعة ذات صلة ببناء السلام والتنمية. لقد تبادلنا تلك التجربة والخبرة مع عدد من البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من النزاع إلى السلام. ويسعدنا كثيرا أن نواصل وضع قدراتنا في مجال بناء الدولة تحت تصرف البلدان في حالات بعد انتهاء النزاع، وأن نتعاون مع الأمم المتحدة في أنشطتها الرامية إلى بناء السلام، بما في ذلك تلك التي تقوم بها في مجال التنمية وإصلاح القطاع الاجتماعي وسيادة القانون وتوفير الأمن.

اسمحوا لي بأن أختم بياني بالتشديد على ضرورتين هامتين. أولا، علينا أن نسعى جاهدين إلى كفالة وجود حوار ذي اتجاهين وفعال في كل المراحل بين لجنة بناء السلام والبلدان المدرجة في جدول أعمالها. ثانيا، ينبغي أن نحسِّن باستمرار هياكل إدارة بناء السلام بحيث يتسنى القيام باستجابة عاجلة، وبفعالية أكبر، لضمان حشد جميع الموارد المتاحة والموجهة نحو بناء السلام في حالات بعد انتهاء النزاع في أقصر وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة شروديروس – فوكس (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أتشرف بالتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

تولي بلدان الشمال الأوروبي أهمية كبرى لبناء السلام. وتقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره مسؤولية عن دعم بلدان بعد انتهاء التراع لاستعادة عافيتها وإرساء أسس السلام المستدام والتنمية. لقد أنشئت لجنة بناء السلام لكفالة تكامل وفعالية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة البلدان في مرحلة بعد انتهاء الصراع.

تؤيد بلدان الشمال الأوروبي بقوة لجنة بناء السلام لما لها من دور متميز في تعزيز نهج متسق ومنسق نحو بناء السلام. لقد برهنت اللجنة خلال الأعوام الثلاثة الماضية على قدرتها على تطوير وسائل مبتكرة لعملها. وعلى الرغم من أن تلك البدايات تبشر بخير، فإن المعيار النهائي لقياس النجاح ينبغي أن يكون ما يترتب على ذلك من تغيير على الأرض. ينبغي أن نكون على استعداد لإلقاء نظرة صريحة على السجلّ الذي أمامنا حتى الآن وإجراء التعديلات المطلوبة. إن استعراض عام ٢٠١٠ سيكون فرصة طيبة لتعزيز تأثير اللجنة. وستساعدنا عملية تقييم كهذه على إيجاد المزيد من الزخم لبناء السلام والتوصل إلى تصور مشترك للطريق نحو المستقبل.

لقد كلفت لجنة بناء السلام بجمع كل الجهات الفاعلة ذات الصلة وبالعمل منبرا لتنسيق السياسات على المستوى الاستراتيجي. لذا ينبغي أن تسهم في تحقيق الاتساق بين الولاية السياسية الممنوحة لها من قِبل مجلس الأمن والولايات الإنمائية والإنسانية الممنوحة لوكالات الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن هذا الشأن لا يخص لجنة بناء السلام وحدها؛ فنحن الدول الأعضاء علينا أيضا أن نتبع سياسات متسقة لبناء السلام وأن نلتزم باتخاذ نهج ثابت في أنشطتنا.

إن الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام تركّز على أبعاد مختلفة لاحتياجات مرحلة ما بعد انتهاء التراع. وفي هذا السياق أود أن أبرز بشكل خاص الصلة بين بناء السلام وحفظ السلام. إن العملية المستمرة لاستعراض أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، والاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام، سيتيحان لنا فرصة فريدة لاستغلال التآزر بين هذين المجالين بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك، ومن أجل أن تتمكن اللجنة من القيام بدورها الاستشاري الوارد في ولايتها، سيكون من المفيد للغاية تعزيز علاقتها مع مجلس الأمن.

والأمر الأساسي هو كفالة الملكية الوطنية لجهود بناء السلام من البداية ذاتها. إن الجهات الفاعلة الوطنية هي وحدها القادرة على تحديد أكثر الاحتياجات إلحاحا في مجتمعاتها وأنجع السبل للتعاطي معها. كل حالة من الحالات التي تعقب انتهاء التراع لها طابعها الفريد، وليس ثمة حل واحد يصلح لجميع الحالات. إن الأطر الاستراتيجية المخصصة للبلدان في إطار لجنة بناء السلام ينبغي ألا تفرض طبقة إضافية أخرى في عملية التخطيط، بل يجب أن تكون أدوات مرنة من أدوات العمل بالبناء على التقييمات والاستراتيجيات القائمة. إن تلك المسؤولية المشتركة مكرّسة في مبدأ المساءلة المتبادلة. وتناشد لجنة بناء السلام الجهات الفاعلة، الوطنية منها والدولية، أن تتعهد بدعم جهود بناء السلام، وأن تشجع على استعراض هذه الالتزامات. وإننا نؤيد فكرة تعزيز هذا المبدأ ولا سيما عن طريق تعزيز رسم خرائط الموارد ومقارنة تبرعات المانحين بالمبالغ التي تم تسديدها فعلا.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ المجال لعملية وطنية شاملة حقا وأن يقوم بجميع أعمال بناء السلام على نحو يعزز قدرة والتزام المؤسسات المحلية. كما ينبغي أن تكون المسؤولية مشتركة بشكل حقيقي فيما يتعلق بتحديد الأولويات والتخطيط والتنفيذ. إن المشاركة الواسعة للمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة على الصعيد المحلي في عمليتي بناء السلام وإعادة الإعمار أمر بالغ الأهمية. وينطبق ذلك أكثر ما ينطبق على النساء. ذلك أن المصالحة الحقيقية وإعادة الإعمار تتم على الصعيد المحلي، وغالبا ما تكون النساء أكثر الناس دراية بالاحتياجات الملحّة لمجتمعاتهن. لذا تمس الحاجة إلى الاستعانة بخبراتهن ومعارفهن وعزمهن. ومع ذلك، تترك النساء في الغالب الأعم خارج عمليتي مفاوضات السلام والتخطيط لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وعلينا أن نتصدى لهذا الأمر. لذلك ترحب دول الشمال الأوروبي بالقرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) الذي اتخذ مؤخرا. وهو يتخذ خطوات لضمان التمويل المناسب لاحتياجات النساء في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وكفالة مشاركتهن في عملية التخطيط لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وتؤكد تلك الجوانب الهامة مجددا على الرسالة التي وجهها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وهي: إن موقع المرأة ليس على الهامش بقدر ما هو في قلب محافل اتخاذ القرار.

ختاما، أود أن أهنئ بحرارة مساعدة الأمين العام جودي - تشينغ هوبكنز، على تعيينها رئيسة لمكتب دعم بناء السلام. إن تقوية ذلك المكتب تجعله يضطلع بدور قيادي في توحيد عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وفي الوقت نفسه، نرحب بالقيادة القوية للأمين العام في الدفع إلى الأمام بمهمة بناء السلام. إنني أضمن لكم أن دول الشمال الأوروبي ستبقى شريكا ملتزما بإنجاح لجنة بناء السلام وهيكل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد ماورر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس اليوم. وعلى غرار الآخرين، أود أن أشكر السفير مونيوس على تقريره الغني بالمعلومات والجيد الإعداد، الوارد في الوثيقة S/2009/444.

إن خبرة سويسرا في بناء السلام وتجربتنا الأخيرة كرئيس تشكيلة لجنة بناء السلام المعنية ببوروندي تقودني إلى إبداء الملاحظات التالية:

أولا، إن مبدأ المساءلة المتبادلة، كما هو مؤكد في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي وفي استعراضه الذي يجري مرة كل سنتين، وفي وثائق مماثلة أخرى، قد أثبت أنه يمثل أكثر أداة مفيدة في الشراكة المسؤولة. ونحن نرى أن مثل تلك الشراكة لا تعني الفهم المشترك للأهداف والأولويات ووسائل تحقيقها فحسب، بل تنطوي أيضا على الالتزام بالسعي إلى الحلول من خلال التعاون البناء. وهذا ينطبق على العلاقة بين البلد المدرج في جدول الأعمال والمجتمع الدولي، وكذلك على الأطراف الفاعلة الوطنية ذاتها. والملكية الوطنية في بناء السلام أساسية، ولكن الملكية الوطنية في رأينا لا يمكن أن تكون اختصاصا حصريا للحكومة.

ثانيا، إننا نرى الكثير من الجدوى في علاقتنا الوثيقة مع الأطراف الفاعلة في الميدان. وتسترشد أعمالنا بمبدأ تفريع السلطة بين اللجنة وتلك الأطراف الفاعلة. فجهودنا لن تعطي أفضل ثمارها في نيويورك. والسلام يتم بناؤه في الميدان.

ثالثا، الانتخابات تشكل مرحلة أساسية في كل عملية لبناء السلام. وسيجري عدد من العمليات الانتخابية خلال الأشهر المقبلة، بما في ذلك في بوروندي. وتنطوي

الانتخابات على تحديين محددين. أحدهما هو تحدي تقديم الدعم – والتمويل الكافي – للعملية الانتخابية. والثاني هو موازنة التوترات الكامنة أصلا في التنافس الانتخابي مع وجود الفهم الأساسي والاستعداد لدى الأطراف للتعاون من أجل تحقيق استقرار المجتمعات.

وفي حالات ما بعد الصراع على وجه الخصوص، ينبغي ألا تكون الانتخابات مناسبات يفوز فيها الفائز بكل شيء. بل هي ضرورية لإضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السلمية وبناء ملكية وطنية للسلام. ومن المهم بالتالي أن توفر لكل الأحزاب السياسية إمكانية الوصول إلى الحيز السياسي المتاح، مما يشكل عنصرا أساسيا في كفالة الحوار الصادق والمستمر. ولجنة بناء السلام والمجلس لهما دور في إيصال هذه الرسالة.

رابعا، إن إحدى مهام لجنة بناء السلام هي تقديم المشورة للمجلس. وفي ذلك الصدد، أود على غرار المتكلمين الآخرين الذين سبقوني، التذكير بتوصيات تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304) والإعراب عن التأييد لتلك التوصيات، وهي تحديدا، أولا، النظر بشكل استباقي أكثر في الإسهامات الممكنة للجنة، وثانيا، تعزيز التكامل بين مجلس الأمن واللجنة.

وعلى غرار البلدان الأخرى المساهمة بقوات، ينبغي لأعضاء اللجنة وتشكيلاتها القطرية المعنية ببلدان بعينها أن تشارك في مرحلة مبكرة بقدر المستطاع في مداولات المجلس بشأن البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

خامسا، يجب أن نتبادل على نحو أكثر منهجية التجارب والدروس المستفادة. فمع أن كل حالة لبناء السلام لها خصوصياتها الفريدة، فإن في معظمها مسائل أساسية ينبغي التصدي لها، مثل إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإيجاد فرص العمل، وعودة المشردين وإعادة إدماجهم ومستقبل الشباب القلقين.

سادسا، علما بأن السلام لا يمكن أن يتحقق ما لم تتفق جميع الجهود على تحقيق تلك الغاية، فإن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام قد أنشئ بغرض التغلب على الحواجز المؤسسية بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام وحفظ السلام. وتلك التحديات ما زالت ماثلة. فما زلنا نعمل في كثير من الأحيان من صوامع مؤسسية داخل الأمم المتحدة، ونتنافس على الموارد البشرية والمالية الشحيحة. وعلينا أن نكثف جهودنا لبناء الجسور.

سابعا، إن اللجنة بوصفها منتدى لكل أصحاب المصلحة، مؤهلة جيدا لتحديد الفجوات والتغلب على المعوقات وحشد الموارد وتسليط أضواء الاهتمام الدولي على عملية بناء السلام. وقد نجحت في عملها من أجل البلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمالها. ولكننا نعلم جميعا أن هناك أكثر من تلك الحالات الأربع، حيث تكافح المجتمعات من أجل تفادي الوقوع في مهاوي النزاعات المسلحة أو تحاول الإفلات من براثنها.

وعلينا أن نسأل أنفسنا سؤالين هما: هل نحن نفعل كل ما نستطيع لنستخدم على أفضل وجه أدوات بناء السلام في الأمم المتحدة حيثما أمكن بناء السلام؟ وهل تلك الأدوات مناسبة للاستخدام في كل الحالات التي يراد فيها بناء السلام؟

أخيرا، سيكون استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام فرصة طيبة للتقييم والتأمل بشأن سبل تعزيز إمكانياته في ظل البيئة الدولية الجديدة السائدة. وهناك العديد من المبادرات القائمة وجميعها يحظى بترحابنا. ومع ذلك، نحن نعتقد أيضا بجدوى إجراء حوار أكثر تنظيما وشمولا

فيما بين جميع أصحاب المصلحة وبأن عملية الاستعراض تستحق توجيها موثوقا به.

وعليه، فإننا ندعو الأمين العام إلى تقديم تقرير تطلعي يتضمن توصيات محددة، بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويمكن لذلك التقرير أن يقيم تحديات السلام، وأن يبرز التكامل بين الوساطة ومنع نشوب التراع وحفظ السلام والأنشطة التنفيذية الإنمائية من أجل بناء السلام، ويمكن أن يتضمن أيضا تأملات بشأن عمليات الإصلاح في تلك الميادين.

وسيكون من شأن تقرير مقدم من الأمين العام أن يوفر أساسا لاعتماد توافق آراء جديد بشأن لجنة بناء السلام على أعلى المستويات السياسية في الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. كما يمكن لشخصية أو شخصيتين رفيعتي المستوى أن تقتديا بالنموذج الذي أرساه تقرير برودي عن العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأن توفرا بذلك المكانة والسلطة لذلك النوع من الاستجابة، مما سييسر بالتالي لمناقشاتنا تركيزا أكثر وضوحا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء التراع. ونحن نشيد بالسفير مونيوس، رئيس لجنة بناء السلام، على توليه عرض التقرير السنوي الثالث للجنة، الوارد في الوثيقة S/2009/444 المعروضة على المجلس هذا الصباح.

كما أننا نعرب عن خالص تقديرنا للممثلين الدائمين لبلجيكا والبرازيل وكندا وسويسرا والسلفادور على أعمالهم الجليلة بصفتهم رؤساء للتشكيلات القطرية المعنية ببلدان بعينها وعلى جميع الدروس المستفادة.

إننا نرحب بتقرير لجنة بناء السلام، الذي يعكس أنشطة اللجنة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ونعرب عن إشادتنا بما تقوم به اللجنة من أعمال. فهي الهيئة الحكومية الدولية الاستشارية المركزية التي تقوم، مع صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، بملء فجوة هامة في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

ومن الأمور المشجعة أن نرى استمرار اللجنة في الجمع بين علاقاتها مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة – الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – وفي تعميق تلك العلاقات. كما أننا نقدر استمرار جهود اللجنة في توسيع الشراكة التي تربطها بمختلف الأطراف الفاعلة، الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على موقفه القائم على المبدأ بشأن المسائل التالية:

أولا، ينبغي أن يكون للجنة بناء السلام الدور المحوري في بناء السلام وعمليات المصالحة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات. ثانيا، ينبغي لمجتمعات مرحلة ما بعد انتهاء الصراع أن تتولى المسؤولية عن مصيرها، أي أن عمل لجنة بناء السلام ينبغي أن يقوم على أساس الملكية الوطنية والأولويات الوطنية. ثالثا، إيجاد آلية تمويل أكثر سرعة ومرونة أمر ضروري من أجل أن تكون جهود بناء السلام فعالة. أخيرا، مشاركة المرأة وتمكينها في كل المراحل عنصر أساسي في نجاح أي مسعى لبناء السلام.

إننا نرحب بالاختصاصات المنقحة لصندوق بناء السلام. ووفد بلدي سعيد بشكل خاص برؤية طابع الصندوق الأكثر مرونة واستجابة، بما في ذلك الدور الذي يؤديه للجنة في سياق تلك الاختصاصات في تقديم المشورة للأمين العام بشأن اختيار البلدان المؤهلة للنظر في تمويلها.

إننا نشيد بجهود الأمين العام في إعداد تقرير شامل عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع، الوارد في الوثيقة S/2009/304. ومن الأمور المشجعة أن نرى الدور الاستشاري للجنة صياغة التقرير، بما في ذلك إدراج آراء الدول الأعضاء، مما جعل التقرير أكثر شمولا وجامعا.

وليس من قبيل المغالاة الحديث عن التحديات التي تواجهها البلدان في المرحلة التي تعقب الصراع مباشرة - والتي حددت بأول سنتين بعد انتهاء الصراع الرئيسي في بلد ما. ولا يسعنا إلاّ أن نتفق كثيرا مع الأمين العام عندما يتكلم في تقريره عن الأمور التالية: الحاجة إلى تعزيز الملكية الوطنية لعملية بناء السلام وتنمية القدرة منذ البداية؛ ضرورة ترشيد قدرة منظومة الأمم المتحدة لتوفير المعارف والخبرات والموظفين الذين يمكن نشرهم لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في مجال بناء السلام، بالتنسيق مع الشركاء الذين لديهم ميزة نسبية في مجالات معينة، ضرورة العمل مع الدول الأعضاء، ولا سيما الجهات المانحة، لتعزيز سرعة آليات التمويل واتساقها ومرونتها ودرجة تقبلها للمخاطر.

وفي سياق الميزة النسبية في مجالات معينة، يود وفدي أن يبرز أن بنغلاديش، كونها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات لأكثر من عقدين من الزمن وهي حاليا أكبر بلد يساهم بأفراد من الشرطة، فإنها في موقع فريد للمساعدة في تحديد أهم متطلبات بناء القدرة على أرض الواقع في بلدان مرحلة ما بعد الصراع والاستفادة منها. فتزع سلاح وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم وإصلاح القطاع الأمني، على سبيل المثال، معترف بهما كعنصرين رئيسيين في عملية بناء السلام. ومع ذلك، يدخل هذان العنصران أيضا في ولايات بعثات حفظ السلام. ولذا، فإن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام يمكن أن تساعد عمل لجنة بناء السلام وتكمله إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بالفقرة الثالثة من البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24)، التي تشدد على أهمية إدخال عناصر بناء السلام في عمليات حفظ السلام قبل نقلها إلى لجنة بناء السلام، التي، في الحقيقة، لم تترجم بعد إلى واقع في سياق أي بلد بعينه. ولذلك، يشدد وفدي على ضرورة التآزر القوي بين ولايات حفظ السلام وبناء السلام.

كما نحيط علما بتوصية الأمين العام بتوسيع وتعميق مجمع الخبراء المدنيين بغية تعزيز قدرات الأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة بناء السلام على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، يرغب وفدي في المشاركة في عمل اللجنة في المستقبل، على النحو الوارد في الفقرة ٨٦ من التقرير الثالث، بهدف تحليل الكيفية التي تتيح للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة لتوسيع وتعميق مجمع الخبراء والمتطوعين المدنيين من أجل بناء السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لحشد مزيد من القدرات من البلدان النامية، والنساء خصوصا.

ووفقا لما ورد في قرار مجلس الأمن ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، نؤكد بقوة على ضرورة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في جميع مراحل بناء السلام. ونؤكد كذلك على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تنهض به المرأة في إعادة بناء نسيج مجتمع يتعافى وذلك بالإسهام في إعادة إدماج المحاربين السابقين في الأسرة، بما في ذلك أنشطة إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع. ونود أن نشدد أيضا على ضرورة إشراك المرأة في وضع وتنفيذ استراتيجيات

ما بعد انتهاء الصراع بغية مراعاة مرئياتها واحتياجاتها في عملية بناء السلام. ويتطلع وفدي إلى أن يشارك في المستقبل في المناقشة المتعلقة بمشاركة المرأة وشمولها في بناء السلام والتخطيط في أعقاب انتهاء الصراع.

وندرك كذلك أنه بإمكان المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن تسهم إسهاما كبيرا في عملية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بما يفضي إلى السلام والتنمية الدائمين في بلدان ما بعد الصراع. وبنغلاديش، التي تضم أكبر منظمة غير حكومية ومشاريع القروض الصغيرة، هي في أفضل موقع لعرض تشاطر أفضل الممارسات فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية، بالمشاركة مع السلطات العامة، في مساعي بناء الدولة. ونود أن نشير أيضا إلى خبراتنا في مرحلة ما بعد التحرر، حيث وضعنا المبادرات المحلية مثل القروض الصغيرة وتعلمنا أهميتها لمعالجة الفقر من خلال بناء القدرة والأعمال الحرة وتمكين النساء، في جملة أمور.

وفي هذا السياق، يسعدني أن أشير إلى أن هناك منظمة غير حكومية رئيسية مقرها في بنغلاديش – لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف، وهي أكبر منظمة غير حكومية في بنغلاديش وربما في العالم من حيث تغطيتها السكانية، وعملياتها الواسعة النطاق في مجالات الحد من الفقر وتمكين الفقراء والصحة والتعليم، بما فيه التعليم غير الرسمي، والتنمية المجتمعية، والمشاريع الزراعية والقروض الصغيرة – وقد بدأت في الفترة الأخيرة في مساعدة سكان خليج كرو ومجتمعات أخرى في سيراليون وفي بلدان أفريقية أخرى.

إن البلدان الخارجة من الصراع تحتاج إلى ترسيخ الديمقراطية كخطوة إلى الأمام؛ وفي بعض الأوقات قد يتطلب الأمر وجود بطاقات هوية وطنية لمساعدة الحكومة ولجنة الانتخابات في إعداد قوائم الناخبين بصورة لا خلاف عليها وشفافة ودقيقة. ولدى بنغلاديش التجربة والخبرة في إصدار حوالي ٩٠ مليون بطاقة هوية وطنية وإعداد قوائم الناخبين في السنوات الأخيرة ونحن على استعداد لتشاطر معرفتنا وقدرتنا مع بلدان ما بعد الصراع.

وسيتيح استعراض عام ٢٠١٠ للقرارات التي أنشئت بموجبها اللجنة فرصة جيدة لتقييم الإنجازات والتحديات المتبقية، بما في ذلك رسم دور اللجنة في المستقبل في دعم توسيع برنامج الأمم المتحدة لبناء السلام وتعزيز دعمها للبلدان الخارجة من الصراع. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الجميع في هذا الشأن.

وختاما، أود أن أقول إن لالتزام بنغلاديش بالسلام والأمن في بلدان ما بعد الصراع أساس عاطفي مترسخ. ولأن حفظة السلام من بنغلاديش إذ يشاركون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تلك البلدان، فإنهم كثيرا، وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة، استطاعوا أن يقيموا روابط قوية مع الناس العاديين، وهكذا حازوا على ثقتهم، والأكثر أهمية من ذلك أنهم استحوذوا على قلوبهم. ولذلك، لا نريد ولا نستطيع أن نتردد في بذل أية جهود تهدف إلى ضمان الرفاه العام لشعوب مجتمعات ما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن التقرير السنوي الثالث للجنة بناء السلام (S/2009/444) وعلى إتاحة الفرصة لنا لمخاطبة مجلس الأمن.

كما عبر العديد من المتكلمين خلال مناقشة الجمعية العامة لهذا الموضوع في الأسبوع الماضي، كانت الدورة الثالثة للجنة بناء السلام وقتا مفيدا. فلقد ركزت اللجنة أثناء دورتها على مجالات زيادة الوعي العالمي بأنشطة بناء السلام،

وحشد الموارد ووضع الاستراتيجيات لتنسيق سيادة القانون في بلدان ما بعد الصراع وأظهرت تقدما ملحوظا في ذلك. ومع ذلك، واجهنا أيضا سلسلة من التحديات خلال تلك الفترة، أبرزها الأزمة المالية العالمية، ومسائل الأمن الغذائي والاضطراب السياسي في بلدان معينة مدرجة في جدول الأعمال. فكيف نستغل التقدم الذي أحرزناه وكيف نتصدى لتلك التحديات، ستكون مواضيع تتطلب اهتمامنا الدقيق أثناء عملية الاستعراض القادمة في عام ٢٠١٠.

إن لجنة بناء السلام هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ومجلس الأمن. ولكي تؤدي اللجنة عملها وتقوم بتنفيذ ولايتها بفعالية، فإن ارتباطها الوثيق بمجلس الأمن وحصولها على دعمه السياسي القوي، مسألة أساسية. وبدورها، ستوفر الدروس المستفادة والخبرات التي تراكمت لدى اللجنة في الميدان مساهمة استشارية قيمة لمناقشات مجلس الأمن. وأقدّر الدعم الذي قدمه مجلس الأمن للجنة حتى الآن، لكن في الوقت نفسه، أود أيضا أن أكرر الرأي الذي أعرب عنه خلال المناقشة في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي ومفاده أن اللجنة لا يستفاد بها الاستفادة الكاملة إذا أخذنا بعين الاعتبار الإمكانات التي أظهرتها. وأود أن أشاطركم ملاحظاتي كنائب لرئيس لجنة بناء السلام فيما يتعلق بتعزيز الروابط بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

أولا، من الضروري أن تتضمن بعثات حفظ السلام المزيد من العناصر المبكرة لبناء السلام في ولاياتها وعملياتها، على أن يراعى أن أحد العناصر الرئيسية لنجاح أنشطة حفظ السلام هو تحقيق العوائد المرجوة من السلام وإحداث آثار فورية وملموسة على أرض الواقع.

وفي مراحل بناء السلام المبكرة تمتلك لجنة بناء السلام قيمة إضافية فريدة تساهم بها وسيكون من المستصوب أن تضع اللجنة ترتيبات تقدم من خلالها مساهماتها في المناقشات الدائرة حول بعثات حفظ السلام ابتداء من المراحل المبكرة. وأفهم أن هذه المسألة طُرحت في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304) وكذلك في ورقة الأمانة العامة الغفل عن مشروع ”الأفق الجديد“، وإنني أتطلع إلى رؤية مقترحات ملموسة ومناقشات أكثر تفصيلا حول هذا الموضوع.

ثانيا، ينبغي تطوير طريقة منهجية لاستخدام مجلس الأمن الأرصدة المجمعة من الاجتماعات القطرية المحددة الأربعة للجنة بناء السلام. فالدروس المستفادة والخبرات المتراكمة لكل اجتماع قطري محدد ستأتي بمنظور قيم للمناقشة التي يجريها مجلس الأمن بشأن البلد المعني المدرج في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ولكن كما ذكرت الدول الأعضاء أثناء المناقشة في الجمعية العامة، لا يستفاد الآن استفادة كاملة من الاجتماعات القطرية المحددة، التي تشكل الآلية الرئيسية للجنة بناء السلام. وإنني أرى مجالات يمكن فيها خلق إمكانية الاستفادة من جميع المصادر عندما تُدمَج أرصدة الاجتماعات القطرية المحددة بطريقة فعالة في مناقشات مجلس الأمن، ويحدوني الأمل أن يتسنى تطوير مزيد من الطرائق لتحسين التفاعل بين الاجتماعات القطرية المحددة ومجلس الأمن.

ثالثا، آن أوان زيادة عدد البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ليتسنى تشاطر الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة من قبل اللجنة بدرجة أوسع وتطبيقها بصورة أشمل. إن الاجتماعات القطرية المحددة آلية بالغة الأهمية وفعالة تسمح للجنة بناء السلام بأن تفتح قنوات الاتصال وتنخرط انخراطا مكثفا مع البلدان الخارجة لتوها من الصراع. وإنني أؤمن بأن قيمة الاجتماعات القطرية المحددة ثبتت في السنوات الثلاث الماضية. وفي الوقت ذاته، ينبغي لنا أن ننظر أيضا في محدودية قدرة اللجنة على التعامل

مع عدة بلدان في نفس الوقت، وأن نطور أساليب عمل ابتكارية جديدة.

رابعا، ومع اشتراك مختلف العناصر في أنشطة بناء السلام، لن نغالي مهما قلنا في التشديد على أهمية اتخاذ نهج متكامل. ويمثل العدد المتزايد من مكاتب بناء السلام المتكاملة في الميدان سببا غلابا لتوحيد الجهود في الميدان. ويمكن أن يكون الدور الحفاز للجنة بناء السلام حاسما في هذه العملية، وأرجو في هذا الصدد أن تتمكن اللجنة من المشاركة بهمة في المناقشات الجارية حول عمليات مكاتب بناء السلام المتكاملة.

أخيرا، ينبغي السعي إلى التنفيذ السلس لحفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة بنهج شمولي كلي. ويلزم تطوير الاستراتيجيات التي تُدمِج هذه الأبعاد كلها ابتداء من المرحلة الأولى لحفظ السلام، وهنا تبرز أهمية التشديد على الصلة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. إن الاستراتيجيات المرسومة بصورة منفصلة لن تنجح في جني الفوائد المكتسبة من تجميع الطاقات بكفاءة ولن تزيد من إمكانيات النجاح في الميدان بقدر الاستراتيجيات المطورة بصورة شمولية كلية. وعلى نفس المنوال، أعتقد أن استراتيجيات الدخول والخروج ليست استثناء من تلك القاعدة.

الصلة الوثيقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام حاسمة في الاضطلاع بولاياتنا ببناء السلام وبمساعدة البلدان على الوفاء بمطالب ما بعد الصراع في الميدان التي ازدادت زيادة جذرية. وإن التحديات المواجهة في السنوات الثلاث الماضية من عمليات اللجنة تؤكد أهمية هذه الصلة وقيمتها الحاسمة. وعندما تتعزز العلاقة بين الجهازين أكثر فإن قدرتنا على مواجهة التحديات في الميدان تصبح أكبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.